



RATE.

Per

Rs.

As

P

AL ELECTRIC Co., (India), Ltd.

4118683



208

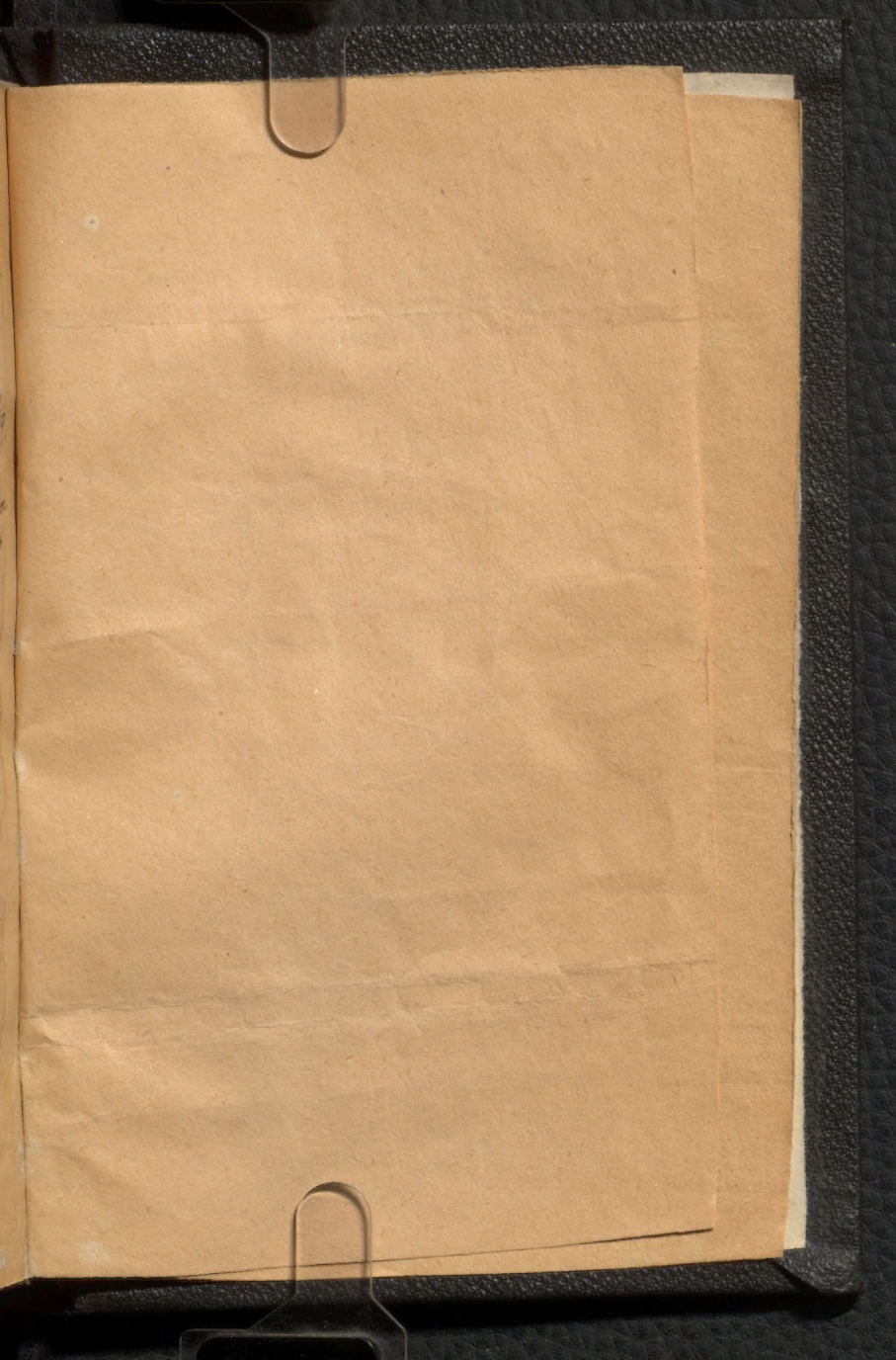
Shark Tahdhi bi'e-  
mantig

(Logre)











بندی و لغوی  
208

Shari' tahkib-i-l-mantiq.  
(Logic).

Lucknow  
10. XI. 26  
H. 11

محمد عارف  
احمد علی

موسس  
مستشار  
مدرس  
مدرس  
مدرس

ليس الله الرحمن الرحيم وبه نتفتي  
 ان احق ما يزين بنشره منطق القاضي والحاضر ويتوشح بذكره صدور  
 الكتب والدفاتر حمد الله تعالى جل جلاله على الآية المزهرة المرباض  
 وشكره عذرا له على بغيه المترعة الحياض الذي شرف نوع الانسان  
 بحلمه الادراك وزينه الافهام وخضعت ياد راج خذرا المعاني في جواهر  
 الانفاط على شرط الانتظام ثم الصلوة على الميم من بين الوصل عليهم السلام  
 بفضل شيخ الشرايع والاحكام وعموم الرسالة الى كافة الانام محمد المبعوث  
 لانعام مكارم الكرام الذي اوي بجوامع الكلم الظاهرة البيان ووحى  
 ببلايح حكم الباهرة البرهان صلى الله عليه وعلى الله واصحابه المهجرين  
 على الاتباع والصدوق المسعودين في مناجح الصدق على التحقيق وبعد  
 فيقول الفقير الى الله الغني عبيد الله بن فضل الله الحينضي قرن الله  
 له السعادة ورزقا الحسن وزياده لما لا يت المختصر المستحق بالتدبير  
 المنسوب الى افضل المحققين وكل المتأخرين جامع البيان والمعاني  
 سعد الملة والدين التقنار في سعي الله ثراه وجعل الجنة مواء كفايا  
 مشتملا على اكثر مسائل الشريعة في عميد القواعد المنطقية وكان المحصول  
 عرفهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطرار لغاية ايجار القلوب  
 نهاية الاقتصار شرحه شرحا بين معضلاته وتفسير مشكلاته خاليا عن  
 التطويل والاكتناز لتأذيتها الى الاملا والاصحاح موشحا بدعاء من ابد الله  
 بالنفس القدسية والفضائل الانسية وسرف ارايك السلطنة بمحض  
 السما واتاه الملك الحكمة وعية تمايشا ووقعه استنقواء رجع معالمة  
 المعاني لاهل البيت وخصه باللفظ العجم والخلق العظيم بحيث يسار اليه  
 ما هذا يسرا ان هذا الملك كريم وهو المولى السلطان الاعظم الخاقان



الأعدل الأكرم ناصب رأيت العدل والأضاف جامع آثار النظم و  
 الاعتساف محي ما أثر السنة النبوية منفذ أحكام الملّة المصطفوية هو  
 الذي يغزل الدين بالسيف والسمان وتغيره بالبحر والبرهان وتلا لآلات  
 على صفحات الألام أمان عدلته وسلطانه وهملت على وجناب الأيام  
 أنوار مكنهه واحسانه السلطان المطاع المطيع للشرع الشريف عياث  
 الحق والسلطنة والدنيا والدين عبد اللطيف خلد ملكه وسلطانه و  
 اعلى كلمته وسنانه واضر جيشه واعوانه في دولته وملكه وسلطانه قائمه  
 وقد رفيع وشان رفيع وسميته بالتهذيب فما انا اشرع في المقصود  
 بعون الملك المجود فاقول قد جرت عادات اصحاب التصانيف  
 بان يذكر وا قبل الشروع في المقصد بعضا من الكلام ويستوفى مقدمته  
 الشروع في العلم كترتيب العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه فوه  
 اجل ذلك صدر المقصود المختصر بها فقد بعد النزاع عن الخطين مقدمته  
 اي هذه مقدمة وهي بكسر الدال ما خوزه من قدم لآل اجمع تقديم كما  
 يقال مقدمة الجيش المقدمة ههنا وقيل من قدم متعدي لان معرفة الا  
 المشتملة علينا المقدمة يجعل الشارع ذا البصيرة وكأنها مقدمة على اقرانها  
 وفيه تكليف وقيل بفتح الدال اسم مفعول من المتعدي فان هذه المباحث  
 جعلت مقدمة على غيرها وفيها اهتمام بخلاف المقصود لئلا يفتح الدال  
 الى ان تقديم هذه المباحث يجعل جماعه لا بالاستحقاق الذاتي وهو  
 خلاف المقصود وبالجملة المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف الشروع فيه  
 مسائل اشد عليه وهي مقدمة على بيان الحاجة الى المنطق وتحريره  
 موضوعه وستعرف وجه توقف الشروع على كل واحد من هذه الامور  
 في موضعه ولما كان بيان الحاجة المنطوق الى تعريف المنطق موقفا

على تقسيم العلم الى قسميه سريع في التقسيم وقال العلم وهو الادراك  
مطلقة ان كان اذعاناً للنسبة الحكيمة فتصديق ومعنى اذعان النسبة  
ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقول والماد ذلك على الوجه  
المذكور يسمى حكماً فالمتصديق على تعريفه هو الحكم فقط كما هو مذهب  
الحكماء فيكون بسيطاً لكن يشترط في وجوده ثلثة تصورات تصور  
المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة وانما قلنا الادراك  
على الوجه المذكور هو الحكم لان الحكم على ما ذكره القوم هو ادراك  
ان النسبة بواقعة او ليست بواقعة ولا شك ان من ادرك النسبة بالاجابة  
على وجه يطلق عليه اسم التسليم فقد ادرك انها واقعة وكذا من ادرك  
النسبة السلبية على الوجه المذكور فقد ادرك انها ليست بواقعة فلما كان  
محصل ما ذكره القوم راجعاً الى الاذعان وعبر عنه المقص بالاذعان  
اختصاراً في العبارة وثباتاً للترق بين ادراك النسبة الذي هو البصيرة  
وبين ادراك النسبة فقط باوضح وجه وارجو فان ادراك النسبة على وجه  
يطلق عليه اسم التسليم وادراك النسبة فقط لا على هذا الوجه متغايران  
سيما في الجملة الخيرية المشكوكه فان المتغاير ههنا بلغت مبلغ الوضوح  
لوجود ادراك النسبة فهادون اذعانها اذا الشاك في النسبة متردد بين  
وقوعها ولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعا لكن لم يحصل له اذعانها  
وعند متاخرى المنطقيين ان التصديق مركب والحكم اما ادراك او فعل  
فان كان ادراكاً فالمتصديق مركب من تصورات اربعة تصور المحكوم  
عليه والمحكوم به وتصور النسبة الحكيمة والتصور الذي هو الحكم وانما وقع  
التصور موضوعاً بالحكم ومضافاً الى سائر الاجزاء لان تصور المحكوم عليه  
من بعينه هو المحكوم عليه والحكم التصور المحكوم به وتصور النسبة وانما



3  
 الادراك الذي حصل لنا بعد تصورنا الطرفين والنبذة فهو عين الحكيم  
 فقد اجعل الحكم فلهذا لم يقل التصور الذي هو الحكم اذا حصل هذا  
 الادراك حصل التصديق ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان  
 كان مغلا والفعل مغاير فيكون التصديق مركبا من التصورات الثلاث  
 والحكم واذا لم يكن الحكم ادراكا لم يكن تصور الا ان التصور قسم من الادراك  
 وانقضاء المقسم يوجب انقضاء الاقسام والا اي وان لم يكن العلم اذ عانا  
 للنبذة فتصوره يقال له التصور الساذج فادراك كل واحد من الحكم عليه  
 فيه فقط تصور وكذا ادراكهما معا بلا اشتباه مع نبذة اما بتقديره كالحصول  
 الناطق وغللام زيد واما ناطقة غير خبرية كاضراب او خبرية مشكوك فان  
 كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم اذعان فيه فان قلت التصور  
 مفهوم على التصديق طبعا فلم اخبر وضعا قلت ان عينه بتقدير التصور  
 على التصديق ان ذاته مقدم على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لان تقديم  
 التصديق صمنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم  
 وان عينت به ان مفهوم مقدم على مفهوم التصديق فهو نوع لان التصور  
 في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور عدمية وتصور هو  
 سابق على العدم فآخر التصور في التعريف لانه بحسب المفهوم وقدم في  
 الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات لا يقال النبذة كما يطلق على الحكمة  
 كذلك يطلق على النبذة الوصفية والاضافية فيكون من الالفاظ المشتركة  
 وهي لا يستعمل في التعريف لانها قبل المشهور الكثير الاستعمال هو الاول  
 على ان الاذعان لا يتصور الا في النبذة الحكيمة فالقرينة مجوزة وبقية اي  
 التصور والتصديق بالضرورة اي بحسب الضرورة في الضرورة و  
 في التي لم يتوقف حصولها على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة

وكان التصديق بان الشيء والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والى  
الاكتساب بالنظر وهو ما خلاص الضرر العقل والافسان و  
كالتصديق بان العالم حادث وما كان يسمى التصديق الى الضروري  
الكسبي ضروريا لانها لو لم يسمي اليهما لكان الجميع اما بديهما او كسبيا والثاني  
بطبيعة وكذا المقدم اما الملازمة فقط ولما بطلان القسم الاول من الثاني  
فلا احتياجا في بعض التصورات والتصديقات الى كسب والنظر كما متى  
واما بطلان قسم الثاني منه فليداهته بعض التصورات وبعض التصديقات  
على ما مر وهو ان الاكتساب بالنظر ملاحظة المعقول ليحصل الجاهل كلاحظ  
الحيوان والثاني الملاحظين ليحصل الانسان الجاهل وكلاحظه المقتدين  
المعروفين ليحصل النسخة الجاهلة والمراد بالمعقول منها المعلوم فان العلم  
في هذا الفن مقصور على صورة الشيء في العقل وقد يقع فيه اي في ذلك  
الاكتساب الخطا لانه الفكر ليس بصواب دائما كيف وقد يناقض بعض  
العقلاء بعضهم بعضا بل الانسان الواحد نفسه فاحتجنا الى قانون  
عام من الخطا فيمد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
وذلك القانون هو المنطق فعلم من هلك الناس في اي شيء يحتاجون  
الى المنطق وذلك ببيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسمه اذ يعلم  
من بيان الحاجة غاية العلم والتعريف بالخاتمة رسم فلذا ادرج المصنف التعريف  
في بيان الحاجة كما ينبغي لي الحاصل ان العلم اما تصور ما خرج او تصديق  
كل واحد من التصورات والتصديق ينقسم بحسب الضرورة الى الضرورية  
والكسبية والكسبية يتفاد من الضروري بطريق الاكتساب وقد يقع في الاكتساب  
الخطا لانه الفكر ليس بصواب فاحتجنا الى قانون تعصم عنه وهو المنطق  
هذا الذي المذكور في الحاجة ولما كان المنطق قانونا لا



4  
 مسائله قوانين كلية منطقية على الجزئيات كما اذا علم ان الموجبة الكلية  
 يعكس موجبة جزئية علم ان كل انسان حيوان ينكس الى بعض  
 الحيوان انسان كذا نهايته فان قلت المنطق نفسه ليس عامرا عن  
 الخطاء بل العام مراعاة كيف يطلق العام عليه قلت هذا الاطلاق  
 مجازي وفيه من التاكيد المبالغة ما لما نحن وانما كان الشروع في مسائل  
 العلم موقوفا على بيان الحاجة لان الشارع في العلم لولا يعلم الغرض  
 من العلم لكان طلبه عبثا وعلى تعريف العلم لانه لو لم يتصور ذلك  
 العلم او لما كان على بصيرة في طلبه واذا انصروه برسمه حصل له  
 العلم الاجمالي بمسائل خلك العلم حتى ان كل مثيلة من هذا العلم يرد عليه  
 علم انفا منه وما فرغ عن بيان الحاجة المساق الى تعريف العلم بوجه شريع  
 في بيان موضوع العلم يقال وموضوعه الى موضوع المنطق المطلوب <sup>التصور</sup> <sup>ي</sup>  
 كالحيوان والناطق مثلا والمعلوم التصديقي كقولنا العالم شمس وكل  
 متغير حادث مثلا اي موضوع المنطق هذان المعلومان لا بد ان يابل من  
 حيث ان ذلك المعلوم التصوري يوصل الى مطلوب تصوري كالانسان  
 مثلا فيسمى ذلك الموصول الى المط التصوري معرنا وقولا شارحا ومن حيث  
 ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الى مط تصديقي كقولنا العالم حادث  
 مثلا فيسمى ذلك الموصول الى المط التصديقي محجة وطيلانا نخصر المقصود  
 الاصل من هذا الغرض في الموصول الى التصور والتصديق وانما كان المعار  
 التصوري والتصديقي موضوع المنطق لانه يبحث في المنطق عن اعراضها  
 الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع العلم فلا على  
 قلنا يبحث في المنطق عن الاعراض الذاتية للمعلوم التصوري والتصديقي  
 لان المنطق يبحث عنها من حيث الايمان الى مجرد تصوري او تصديقي

كما في تلك الحقيقة عارضة للمعلوم المذكورين ووجه توقف الشروع  
على موضوع العلم ان المعلوم لا يتميز بزيادة <sup>العلم</sup> من الموضوعات فان  
علم الفقه مثلا انما اثنان عن علم اصول الفقه لان موضوعهما متمايزان  
فموضوع الفقه افعال المكلفين لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل و  
الحرمه والصحه والفساد وموضوع الاصول الادلة المتبعة لان الاصول  
يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية فلم يعرف الشاب  
ان موضوع العلم اي شيء هو له فميز العلم المطعنه زيادة مميزة ولم يكن  
له في طلبه زيادة فميز في تعريف الدلالات تلك واحكامه  
وهو حقيق بالتقديم بعد الفراغ عن المقدمة لاخصا نظر المنطقي في مفهوم  
المحصل وتوقف افادة المعاني واستنادها على الانطاط وكذا الانطاط  
مقصودا عنها من حيث انها لا يدل المعاني فلذا اقدم الكلام في الدلالة فقال  
دلالة اللفظ على تمام ما وضع اللفظ له مطابقة لفظا في اللفظ والمعنى كدلالة  
الانسان على الحيوان الناطق فالقوله كون الشيء محال لم يلزم من العلم به  
العلم بشيء آخر والوضع جعل شيء باراء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني  
ودلالة على جزئية أي جزء المعنى الموضوع له يضمن لكون الجزء في ضمن  
المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة على الخارج  
عن المعنى الموضوع له التزام لكون الخارج لازما للمعنى الموضوع له كدلالة  
الانسان على ما لا يصنع الكتابة فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى  
الموضوع له لكنها لا تفي له ههنا وضع في كتب المقوم وفيه بحث لان القابلية  
المذكورة لا يقع مثلا للدلولي الا لثراي اذا لا يلزم من تصور معنى الانسان  
تصورها على ما لا يخفى ويمكن ان يجاب عنه بان اللزوم بين الانسان  
والقابلية المذكورة هو اللزوم بين المعنى العام وهو ان لا يكون تصور



الملزوم فقط كما فيا في جزم العقل باللزوم بين اللزوم والملزوم بل ثابت  
 فيه من تصورهما <sup>بما جعل</sup> جزم جزم العقل باللزوم بينهما واللزوم  
 بهذا المعنى بين المعنى الموضح له وبين القابلية المذكورة ظاهرة لاستق  
 فيه فان العقل بعد تصور الانسان والقابلية المذكورة لم يتوقف في اللزوم  
 بينهما واعلم ان هذا الوجه حسن الا انه يوجب اعتبار اللزوم بالمعنى الاعم  
 في الدلالة الالتزامية لكنه يختلف فيه بل المحققون على ان هذا اللزوم غير  
 معتبر والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يتلوه تصور  
 الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم فالصواب ان عمل بزوجية الاثنين  
 وهذا البحث وان كان حياقة في المثال وهو ليس بذات لطلالات او في  
 التمثيل يكفي الغرض سواء طابق الواقع او لا لكن هو ضا من ابراده البينة  
 على ان المعبر في الدلالة الالتزامية اى لزوم ثم الدلالة الالتزامية  
 لما كانت دلالة اللفظ على الخارج واللفظ لا يدل على كل خارج واللازم  
 ان يكون كل لفظ موضح لمعنى والاعلى معان غير متناهية وهو ربط  
 فلا بد للدلالة على الخارج من شرط اشارته بقوله ولا يد في الدلالة  
 الالتزامية من اللزوم بين معنى اللفظ والخارج اما عقلا كاللزوم بين الال  
 والزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجى لانه لو كان  
 شرط لم يمتنع الالتزام بدون وليس كذلك فان العري يدل على البصر  
 التام لانه عدم البصر عما سواه ان يكون بصيرا فيكون البصر لا زاما  
 للجزء في الذهن مع المخالفة بينهما في الخارج او عرفا كاللازم بين العجب  
 والتثبت فانه بحسب العرف لا بالعقل لتحق التخلف واعلم ان اعتبار اللزوم  
 العرفي خروج عن الفن فانه اللزوم المعبر عنه المحققين هو اللزوم البين  
 بالمعنى الاخص كما ذكرنا وليس اللزوم المعبر الال فانه فضلا عن البين

شئ

فينا

العرفي نظم اعتبار المرسوم العرفي عند علماء المعاني فكان المص تبعهم واد  
مقدح عن تحديد الدلالات الشارح في بيان التلخيص بينهما وعدم يقال  
ويلزمهما اي النقص والالتزام المطابقة فانه متى تحققتا تحققت لانهما ثابتا  
لها والمتابع من حيث انه تابع لا يتحقق بدون المتتابع ولا العكس اي لا يلزم ان  
المطابقة لتحققا فيما اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بدون النقص  
وفيما اذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصور بدون  
الالتزام وأعلم ان النقص لا يستلزم الالتزام والعكس اما الاول فليجوز ان  
ان يكون من المعاني المركبة ما لا يكون له لان مذهبنا في مسائل نقص بدون  
الالتزام واما الثاني فليجوز ان يكون المعنى البسيط لازما فاما في الالتزام بدون  
النقص واللفظ الموضوع للمعنى بالمطابقة اما مركبة او مفردة لانه ان قصد مجز  
منهاى من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود فركب وهو اما تام ان صح السكوت  
عليه بان لا يكون مستندا للفظ اخر كما استدعاه الحكماء عليه الحكماء وبالعكس  
وتام اما خبر ان احتمال الصدق والكذب من حيث هو وهو العبرة في باب التصديق  
او انشاء وان لم يحتمل كذلك واما ناقص عطى على قوله اما تام والمركب الناقص  
اي الذي لم يصح السكوت عليه اما تفقيدي ان كان الثاني قيدا للاول كواحي البحارة  
والحيوان الناطق وهو العبرة في باب الضرورات او غير ان لم يكن الثاني قيدا للاول  
كالمركب من اسم اداة او كلمة واحدة والاى وان لم يقصد مجزء من اللفظ الدلالة  
على جزء المعنى المقصود فركب كهيئة الاستفهام وريد وعبد الله والحيوان الناطق  
علمين فالجزء اربعة اقسام فان قلت ما الفرق بين التبيين والخبرين قلت  
الفرق ان عبارة العلم لا يدل على جزء لفظ على جزء المعنى المقصود وليس شي من  
الجزءين الا على شئ من الذاة المستحقة واما الحيوان الناطق علم فيدل جزء  
العلم على جزء العلم المقصود كمن تلك الدلالة ليست بمقصودة بانه ان الحيوان



الذي هو جزء اللفظ حال على مفهوه جزء الماهية الانسانية والماهية الانسانية  
 جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني فيفهم الحيوان دال على جزء  
 المقصود لان جزء الجزء جزء ويكون الحيوان دالا على جزء المعنى المقصود لكن  
 تلك الدلالة ليست مقصودة تامل وهو اى المفرد ان استقل ما الاخبارية وحذف  
 الدلالة بهيئة وضعية على احد الارضعة الستة كلمة وعند الحاجة فنقول له رفع  
 الدلالة الفاء في جواب الشرط ومع الدلالة تحال عن الضمير في استقل وقوله  
 كلمة خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو حال كون مع الدلالة على احد ما كلمة فيقتل  
 الاستقلال يخرج الاداة وفقد الدلالة على احد الارضعة يخرج الاسم الذي  
 لا يدل على الزمان اصلا وبقيت المهيئة والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على  
 الزمان لكن لا بهيئة وصيغة بل بحسب جوهره وماده كما ان زمان والاسم و  
 الصبح والخريف فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها بخلاف الكلمة  
 فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئة ولهذا اختلف الزمان عند اختلاف  
 الهيئة كضرب يضرب مع اتحاد مادتها واتحد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب  
 ويضرب مع اختلاف مادتها ويذوب ما عطف على قولهم رفع الدلالة اى المفرد  
 ان استقل فان كان مع الدلالة بهيئة على احد الارضعة كما مر وان كان بدون  
 تلك الدلالة فهو اسم والافادة وعند الحاجة حرف والمفرد يقع ايضا الى  
 اقسام العلم والمتطابق والمشكل والمشتك والحقيقة والمجاز لانه ان اتحد معناه  
 رفع تشخصه اى تشخص شكل المعنى وضعا لا عارضا علم كزيد وعروا مثلهما ويروى  
 عطف على قولهم تشخصه اى المفرد ان اتحد معناه فان كان مع تشخص ذلك المعنى  
 فهو علم وان كان بدون الشخص فهو اما متطابق او تساوت افراده الذهنية و  
 الخارجية في حصوله وصدقها كالانسان والحيث فان صدقتهما على افرادهما  
 انسانية والخارجية بالسوية وليس بعض الافراد اولى عن بعض ومنه قوله

لتوافق الافراد في معناه من التراضي وهو التوافق ولما شكك ان تفاوتت  
الافراد في حصوله وصدقه عليها بان كان حصوله في بعض الافراد اولى من بعض  
في ذلك التفاوت اما بالولاية كالوجوب فانه لا واجب قبل حصوله في الممكن او  
بالجوعظن على قوله اولى اى التفاوت اما بالولاية كما مر ولما بالولاية كما لا يوجد  
ايضا فانه في الواجب اتم واوحي وبهية بالمشكل لان النظر فيه يشك هل هو  
متواطى من حيث اتفاق افراده في اصل المعنى او مشترك من حيث اختلاف افراد  
بالولاية وغيرها وان كثر عطف على قوله ان اتحد اى ان كثر معنى المفرد فلا يخ  
من ان يكون المفرد يوضح الكل من المعاني الكثيرة فتشترك كالعين والاى ان  
لم يوضع لكل من المعاني بل وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر لما جبه فلاحظ من ان  
يكون استعماله مشتقا في المعنى الثاني دون الاول ولا فانه اشترط المعنى الثاني  
وتشرك استعماله في الاول فتعقوب فيسبب الى الثالث ثم عا فتعقوب شرعي كالصولة  
والصوم وان كان اصطلاحا فتعقوب اصطلاحا كالتفاعل والمفعول وان كان عرفيا  
فعرفي كالذات لذات القوم الاربع والاى وان لم يشترط ولم يترك استعماله  
الاول حقيقة ان استعمل في المعنى الاول كالاسد للحيوان المعروف ومحاذ  
ان استعمل في المعنى الثاني كالاسد للرجل الشجاع المفهوم وهو الحاصل في العقل  
اما جزئي او كلي لانه مجرد حصوله في العقل ان استعمل للعقل فرض صدقه على  
كثيرين فمن ثمة جيتي كذا في يد فانه اذا حصل عند العقل استحالة فرض  
صدقه على كثيرين ولا فكل فالكليته امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة  
فان قلت الجزئي لا يمنع مجرد حصوله في العقل فرض صدقه على كثيرين وكل  
ما كان كذلك فهو كلي فليجزئي كلي وهو مح قلت المراد من الجزئي انه كان ما  
صدق عليه لفظ الجزئي من مجرد زيد وغيره فلا يتم الصغرى وان كان المراد  
منه لفظ الجزئي فلا يتم استحالة النتيجة ثم الكل بالنظر الى الوجوه الخاضعة لتقسيم



الى ستة اقسام لانه اما امتنعت افراده في الخارج وهو القسم الاول كشره  
 الباري فانه كل يتبع الافراد في الخارج او امتنعت افراده ولكن لم توجد في  
 الخارج وهو القسم الثاني كالصفا فانه كل يمكن الافراد لكنها لم توجد في الخارج  
 او وجدت من افراد الفرد الواحد فقط في الخارج ومع احكام واحد  
 الغير اي غير ذلك الفرد وهو القسم الثالث كالشئ فانه كل يمكن الافراد  
 في الخارج ولكن لم يوجد من افراد فرد واحد او امتناعه بالجر عطف  
 على قوله امكان الغير اي الكلي الذي لم يوجد من افراد الافراد واحد  
 ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون مع امكان الغير او امتناعه فان كان  
 الاول فهو القسم الثالث كما مر وان كان في فهو القسم الرابع مفهوم الواجب  
 الوجود فانه كل لم يوجد من افراد الافراد واحد وهو الحق سبحانه تعالى  
 مع امتناع غيره ذلك الفرد واعلم ان مفهوم الواجب انما يكون كلياً بمجرد  
 النظر الى حصوله في العقل برهان التوحيد فلا يكون كلياً لانه لا يمكن  
 فرض اشتراكه او وجد الكثير في الخارج اما مع التناهي اي تنافي الافراد  
 وهو القسم الخامس كالكوكب الشباد فانه كل كثير الافراد في الخارج لكنها  
 قهراً ما هيته مختصة في عدد او مع عدمه اي عدم تنافي الافراد وهو  
 القسم السادس كالنفس الناطقة عنده من قال يقدم العالم فان النفس  
 المجردة عن الاطلاق هي متناهية العدد عنده ولما فرغ من تعريف  
 الكل وتقسيمه شرع في الشبهة بين الكليتين فقال والكليان اذا نصب احدهما  
 الى الآخر فاما ان يكونا متباينين او متشابهين او اعم او اخص مطلقاً او  
 اعم او اخص من وجه لانهما ان تشاركهما فاكلياً اي في جميع الصور فتباينتا  
 كالاشنان والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقاً كلياً  
 وتعيدهما التفارق فاكلياً للاحتقان فيما بينهما عموم خصوصاً من واحد

ن ا ش م

فانما يتعارفان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها كما ينبغي و  
الآي ان لم يتعارفان فافتراق كليهما فلا يخفى من ان يتصادقا في الجملة اي في  
الصور ويتصادقان في جميع الصور فان تصادقا في بعض الصور فهما  
اعم واخص من وجههما كما ينبغي وان تصادقا في جميع الصور فهما ان يتصادقا  
تصادقا كليهما من الجانبين او من جانب واحد فان تصادقا تصادقا  
كليهما من الجانبين فتساويان كالانسان والناطق فانه يصدق على واحد  
منهما على جميع افراد الآخر فالصدق الكلي ههنا من الجانبين وتقبل التصادق  
بالكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقا في بعض  
الصور وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما عموم وخصوص مطلقا فان  
التصادق الكلي ههناك من جانب واحد اي جانب الاعم ونقيضها نقيض  
اي نقيضا المتساويين كالانسان والناطق كذلك متساويان فيصدق  
كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه النقيض الآخر و  
الا لصدق عين احد المتساويين على بعض النقيض الآخر وهو مح  
لان يصدق احد المتساويين برونه الآخر او من جانب عطف على قوله  
من الجانبين اي ان تصادقا واخص مطلقا تصادقا كل من الجانبين فهما  
متساويان كما مر وان تصادقا تصادقا كليهما من جانب واحد فاعم كالحيوان  
والانسان فان الحيوان يصدق على جميع افراد الانسان بدون العكس  
القوي فالصدق على كل الآخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا ونقيضا  
اي نقيض الاعم والاخص مطلقا كاللاحيوان واللاانسان بالعكس اي بعكس  
العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم لان كل ما يصدق عليه  
نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص من غير عكس كلي اما الاقل فلانه  
لم يصدق عليه نقيض الاعم فنقيض الاخص لصدق بعض ما يصدق عليه

فان يصدق



منه

١٠٠

نقيض الاعم عين الاخص وهو مح لا يصدق الاخص بدون الاعم  
 ولما قلنا في ملان لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاخص ليس يصدق  
 عليه نقيض الاعم لصدق كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه  
 نقيض الاعم ويتكسر بعكس النقيض الى كل ما يصدق عليه الاعم يصدق  
 عليه الاخص وهو مح لا يصدق الاخص على كل افراد الاعم والاي ان  
 لم يتصادقا كلياً بل يتصادقا في الجملة فمن وجه اي هما اعم واخص من  
 وجه كالجبران والابيض لصادقهما في الحيوان الابيض ويقارنهما في  
 المزجي والثلج بين نقيضهما ثباتين جزئيين اي نقيضا امرين بينهما عموم  
 من وجه متباينان ثباتيا جزئيا فان قيل بين الاجبران والابيض  
 عموم من وجه كما يعرف ما ولى تأمل فليدركه قيل ونقيضا بما كذلك كما قال  
 في المساويين قلت لان العموم من وجه متحقق بين الحيوان والانس  
 مع الثباتين الكلي بين نقيضهما فان الاجبران لا يصدق على الانسان  
 وبالعكس فلو قال ونقيضا بما كذلك لما نقيض بذلك بل النسبة بينهما الثبات  
 الجزئي فانها تتأرقا في جميع الصور كالاجبران والانسان فالثباتين  
 الكلي ثابت وهو مستلزم للثباتين الجزئيين والافان العموم والخص من وجه  
 فالثباتين الجزئيين ثابت بين نقيضهما على التقديرين كالمشاهدين فان بين  
 نقيضهما ايضا ثباتين جزئيين لانها ان تتأرقا تتأرقا كلياً كاللا وجود واللا  
 عدم فالثباتين كلي ويلزمه الثباتين الجزئيين والافان العموم من وجه كاللا  
 والافان من وجه على التقديرين متحقق الثباتين الجزئيين وقد يقال الجزئي  
 اي كما يقال الجزئي الجزئي الحقيقي المذكور وهو الذي يمنع نفس لقول  
 عن وقوع الشك فيه كذلك يقال الجزئي الملاحض من شيء كالانسان  
 الاخص من الحيوان والحيوان الاخص من الجسم الناعم ويسمى جزئيا  
 اضافيا لان جزئيهما الاضداد هما في الحقيقة واحدة وهما الجزئيين

منه

سواء كانا الثباتين بينهما  
كلية او لا

فان الجزئيين لا يثبتان الا بالوجود

١٥٦  
 بالمعنى الثاني اعتمد على الجزئي بالمعنى الاول مطلقا لان كل جزئي حقيقي  
 اخضع من شئ ولا عكس والكليات بحسب الاستقراء خمس لان الكل  
 بالنسبة الى ما تحته من الافراد اما جزء من ماهية الافراد وهو الجنس  
 الفصل واما تمامها وهو النوع او خارج عنها وهو الخاصة والعرض العام فا  
 لكليات فيسمى الاول الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقية في  
 جواب ما هو قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانها خارجان عن  
 الماهية والجنس جزء لها وعلى الفصل لاحتمال جنبا في الفصل القريب و  
 البعيد الى الجنس وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضا  
 على الجنس فذلك عن تعريف الجنس وصاير الكليات للفظ الكل لان المقول  
 على الكثرة مضمن عند القول على الكثرة جنس يشمل الكليات ويقوله المختلفة  
 الحقيقية خرج النوع ويقول في جواب ما هو خرج الكليات الباقية ثم  
 الجنس اما قريب او بعيد لانه لايجب ان يكون الجواب عن الماهية  
 وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن كل المشاركات او لا فان  
 كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات اي مشاركات الماهية  
 هو الجواب عنها اي عن الماهية وعن الكل اي كل المشاركات فرب  
 للجواب ان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركات في الحيوانية  
 كالنفس مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركات في الحيوانية فاذا قيل  
 ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والفرس  
 والحمار الى غير ذلك كان الجواب الحيوان والاى ان لم يكن الجواب  
 عن الماهية وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن الكل فبعد  
 كالجسم الثاني فانه يقع جوابا عن الانسانية وما يشاركه في الجسم الثاني  
 فقط لا عما يشاركه في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والفرس والجسم الثاني  
 في الجواب ولما اذا قيل ما الانسان والفرس في يقع مع كونها مشاركين



في الجسم النامي لان الفرس لم يشارك الانسان في الجسم النامي فقط  
 الا كما يشارك في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والفرس يقع الجسم النامي في الجواب  
 واما ما قيل ما الانسان والفرس فلم يقع مع كونهما مشتركين في الجسم النامي  
 لان الفرس في الجسم النامي فقط بل يشارك في الحيوانية التي هي عبارة عن  
 الجسم النامي احساس المتحرك بالارادة فلتقع الجسم النامي في الجواب الثاني في  
 من الكلمات النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو  
 المقول على الكثرة جنس كما ذكرنا وبقيد الحقيقة يخرج الجنس ويقول في جواب ما هو  
 يخرج الباقي ولما كان النوع تمام ماهية الافراد يكونه افراد متفقة الحقيقة فاذا  
 سئل عن احدها او جميعها حل النوع في الجواب كما اذا قيل ما يريد كان الجواب  
 الانسان وكذلك اذا قيل ما زيد وكبر وعرفان قيل كل واحد من افراد النوع مثل  
 على النوع وعلى الشخص فلا يكون النوع تمام ماهية الافراد بل يكون جزء لها قلت  
 الشخص عارض غير محقق في ماهية تلك الافراد فالنوع وقد يقال اي كما يقال  
 النوع على المعنى المذكور كذلك يقال على المهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في  
 جواب ما هو الحيوان فانه نوع بهذا التفسير لان الجنس وهو الجسم النامي يقال  
 عليه وعلى غيره من النباتات وكذلك الجسم النامي نوع لان الجسم يقال عليه  
 على غير ويخص هذا النوع باسم الاضافي لانه نوعيته بالاضافة الى ما فرقه الاول  
 اي كالنوع الاول فانه يتحقق بالتحقيق لان نوعيته بالنظر الى حقيقة الواحدة في  
 افرادها وبينها اي بين النوعين عموم وخصوص من وجه لمصادقهما على الانسان  
 فانه يصدق عليه النوع الحقيقي والاضافي كما يظهر باولى تأمل وتمازقهما بالحر  
 عطف على قوله لمصادقهما اي لتفارق النوعين في الماهية والانتقطة فان الحيوان

في الجواب الثاني في  
 في الجواب الثاني في

نوع اضافي لا حقيقي والمنقطة بالعكس لانها لو كانت اضافية لاندرجت تحت  
جنس فلا يكون بسيطاً هـ واعلم ان المنقطة باصطلاح الحكماء عبارة عن  
نهاية الخط الذي هو نهاية للسطح والسطح ينقسم الى جهتين الطول والعرض  
والخط ينقسم الى جهة واحدة هي الطول والمنقطة لا ينقسم الى جهة ما والكل  
اعراض غير مستقل الوجود لانها نهايات واطراف المتقادين على ما بين في  
كتب الحكماء وعند المتكلمين ان هذه الثلاثة اشياء مستقلة الوجود ويألف  
الجسم من السطوح المتالفة في العمق والسطوح من الخطوط المتالفة في العرض  
والخطوط من النقطة المتالفة في الطول فعلى هذا لا يكون اعراض بل يكون  
جواهر ثم التمثيل بالنقطة انما يصح اذا كانت النقطة تمام مهية الافراد ولم يندرج  
تحت جنس اصلاً ثم الاجناس قد يترتب متصاعدة بان يكون جنس فوقه جنس  
وهكذا الى الجنس الحالي جنس الاجناس كالحيوان مثلاً فانه جنس فوقه جنس  
هو الجسم النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر فالجسم جنس الاجناس وكما ان  
الاجناس قد يترتب متصاعدة كذلك الانواع الإضافية قد يترتب متتالية بان  
يكون نوع تحت نوع وهكذا الى النوع السافل ويسمى ذلك السافل نوع الانواع  
كالجسم مثلاً فانه نوع اضافي تحت نوع هو الجسم النامي وتحت الحيوان وتحت الانسان  
فالانسان نوع الانواع وانما اعتبرت الانواع بحسب التنازل لانها اذا فرضنا  
شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحت ثم اذا فرضنا لذلك النوع النوع  
الاخر يكون تحت ذلك النوع فليكن كان ترقب الانواع على سبيل التنازل و  
يسمى السافل منها نوع الانواع اما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه  
فوقه ثم اذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس جراً فليكن كانت ترقب



الاجناس على سبيل التصاعد وتسمى العالي منها جنس الاجناس وما  
 بينهما اي ما بين السافل والعالي من الاجناس والارتفاع متوسطات لانها  
 ليست عالية ولا سافلة بل متوسط بينهما فالمتوسط في مراتب الاجناس  
 هو الجسم الناجي والحيوان الثالث من الكليات الفصل وهو وان كان جزءا  
 من ماهية الافراد كالجنس الا انه ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر  
 بخلاف الجنس كالحيوان مثلا فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس اذ لاجزاء  
 يشترك بينهما الا وهو نفس الحيوان اوجزاء وانما كان الجزء الذي ليس تمام  
 المشترك فضلا لان اذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فاما ان  
 لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع ما وجب عينا للماهية عن جميع ما عداها  
 فيكون مشتركا على ما كان مشتركا بين الماهية ونوع لكن لا يكون تمام المشترك  
 اجماع هذا لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وجميع ما عداها ومن الماهيات ما يكون  
 بسيطة ولا جزء لها فيمكن ذلك الجزء عينا للماهية من الماهيات البسيطة فيكون  
 هذا الجزء فضلا للماهية لانا لا نقول بالفصل الا ما في الهيئة في الجملة وعرفوا الفصل بعينه  
 بانه هو المتقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فالمتقول على الشيء جنس  
 يشمل الكليات ويتوله في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض  
 العام لانه النوع والجنس لا يقالان في جواب اي شيء بل في جواب ما هو مشترك  
 والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا ويتوله في ذاته خارج الخاصة لانا وان  
 كانت متوله على الشيء في جواب اي شيء هو لكن في جوهر ذاته بل في عرض  
 ثم الفصل اما قريب او بعيد لانه لا يخرج من ان غير النوع عن مشاركة في الجنس  
 القريب او عن مشاركة في الجنس البعيد فان في الفصل النوع عن المشارك

في جواب اي شيء هو  
 في جواب ما هو مشترك  
 في ذاته  
 في عرض  
 في الجوهر

أي شارك النوع في الجنس القريب ف قريب أي فهو فصل قريب كالناطق  
 المميز للانسان عن مشاركة في الحيوانية أو ميز النوع عن مشاركة في الجنس  
 البعيد فبعد كالحساس المميز للانسان عن مشاركة في الجسم الثاني والفصل  
 أيضا تام مقوم أو مقسم كما قال وإذا اشبه الفصل إلى ما عيّن أي إلى شيء  
 يميز الفصل ذلك الشيء فتقوم أي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى أنه دخل  
 قوامه وجزءه له وإذا اشبه إلى ما عيّن هذه على صيغة المضارع ضمير المفاعل  
 يعود إلى الفصل وضمير عنه إلى ما أي إذا اشبه الفصل إلى شيء يميز الفصل  
 عن ذلك الشيء فقسم أي فهو فصل يقسم لذلك الشيء بمعنى أنه دخل قوامه  
 إذا اشبه إلى ما عيّن كالانسان يكون مقوم <sup>للمميز</sup> إذا اشبه إلى ما عيّن  
 الحيوان مثلا يكون مقمالة إذا اشبه إلى الحيوان <sup>للمميز</sup> وإذا اشبه إلى ما عيّن  
 حيوانا ناطقا وهو قسم من الجسم <sup>للمميز</sup> في ذلك الثاني إذا اشبه إلى ما عيّن  
 أي الجسم الثاني يكون مقمالة وإذا اشبه إلى ما عيّن هذه أي الجسم يكون  
 مقمالة والفصل المقوم <sup>للمميز</sup> العالي أي للفقائي من الجنس والنوع مقوم  
 للسافل أي للتحقائي منها فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم القامي والمقوم للجسم  
 الثاني مقوم للحيوان وإنما كان كذلك لأنه العالي كالجسم مثلا دخل في قوام  
 السافل أي الجسم الثاني وجزءه فيكون العالي مقومًا للسافل وإذا كان العالي  
 مقومًا للسافل لأن مقوم المقوم مقوم وإذا تقرّر هذا فنقول كل فصل يقوم  
 العالي فهو يقوم السافل والعكس بالعكس اللغوي فليس كل فصل يقوم السافل  
 فهو يقوم العالي إذ الموجبة الكلية لا ينكسر كلية نعم ينكسر جزئية مقصود ما  
 يقوم السافل يقوم العالي والفصل المقوم العكس أي العكس الفصل المقوم



لكل واحد يقيم السافل يقيم العالي لان الحق يقيم السافل يحصل  
 نوع واذا حصل السافل حصل العالي لا محالة لكون السافل الحق واستلزام  
 وجود الاخص وجود الاعم فنثبت هذه الموجبة الكلية وهو كل فصل يقيم السافل  
 يقيم العالي وقد عرفت انها لا ينكس كلية فليس كل فصل يقيم العالي يقيم السافل  
 بل ينكس جزئية فبعض ما يقيم العالي يقيم السافل المربع من الكليات  
 الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط  
 قوله لا عرضيا وفي العبارة بحث لان قوله الخارج يخرج غير العرض بالعام  
 من الجنس والفصل والتنوع لانها ليست خارجة عن الماهية بقوله فقط خارج  
 العرض العام لا المقول على افراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما ينبغي فاعاد  
 الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليه فيكون قوله  
 عرضيا مستلزما لانها لا يحمل على انه ذكر اجد تمام التعريف لبيان الواقع تضيحا  
 وتبعا للقول بالاحتراز والصواب حذفه لان قوله الخارج مفعول عنه  
 اثباته سهو وقع من الناسخ وهذا عن بعض العروض كما قال في تعريفه  
 الخامس من الكليات العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها  
 قوله الخارج يخرج غير الخاصة وقوله على غيرها يخرج الخاصة لانها مفعول على  
 افراد حقيقة واحدة فقط ويحمل انه ليس خارجا عن النوع والفصل بالعقد  
 الاخير لكن اسناد اخرجهما بالاول اوفق لخروج الانواع والجناس والنفس  
 مطلقا به وكل منهما اي الخاصة والعرض العام يقيم الى اللازم والعرض  
 المفارق وكل واحد من اللازم والعرض المفارق ينقسم الى انقسامين  
 في انقسم اي امتنع انكأ كاي انفكاك كل واحد من الخاصة والعرض

منه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله

العام عن شيء فلازم اما بالنظر الى ماهية كزوجية للانجذاب بالنظر  
الى الوجود فالشواهد الجبرية فانها لازمة لوجود الحبشي وتخصه لا الماهية او  
ماهية الانسان يلزمه اللازم سواء كان لازم الماهية او لازم الوجود اما يترتب  
وهو الذي يلزم من تصور الملزوم فقط كوا الاثنين ضعفا فانه لازم يلزم  
تصور الاثنين فقط تصويره لانه من ادرك الاثنين ادرك انه ضعف الواحد  
وهذا هو الملزوم البين بحسب الاخص والمعتبر في الدلالة الانتمائية عند  
المحققين او يلزم من تصورهما اي تصور اللازم والملزوم الجزم فاعلم ان  
المقرر اي اللازم البين يطبق على ما يلزم تصور من تصور الملزوم فقط  
وهو اللزوم البين بالمعنى الاخص وعلى ما يلزم من تصور اللازم والملزوم  
جزم العقل بالملزوم بينهما كالانقسام بعينين للاربعه فانه لا يلزم من  
تصور الاربعه فقط تصور الانقسام لكن من تصور الاربعه وتصور الانقسام  
جزم بالملزوم بينهما وهذا هو الملزوم البين بالمعنى الاعم وفي كفايته تكون  
الانقسام مقبولة باختلاف والمحققين على انه غير كاف والمعتبر وهو  
اللزوم البين بالمعنى الاخص كما ذكرنا وغير بين بالرفع عطف على قوله  
بين اي اللازم اما بين وهو ما ذكرنا ولما عني بين وهو خلاصة اي اختلاف  
البين والاعطف على قوله انه استيعب انكاهه اي انه لم يتبع انفكاكه عن الشيء  
بان كان جازما لانكاهه عن فرضي مفارق والعرض المفارق اما بدوم العرض  
كالشيب والياهم ويروى عنه لسرعه كمنه الخنج وصفه الرجل او يطوى كالشباب  
والشيب فان قيل العرض المفارق كيف يدوم فانه ان كان داما لم يفارق  
اصلا قلت المراد بالمفارق المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة

الاشارة

اللازم



بالفعل ولم يقع أصلا والدوام بحسب الواقع لا ينافي الممارسة بحسب الامكان  
 أي هذه خاتمة لمباحث الكلّي اعلم ان الكلّي تثبت اعتبارات  
 احدهم المفهوم وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوعه المشتركة فيه وثانيهما  
 المعرض اي ما يعرض له الكليّة والمفروق بين المفهوم والمعرض ظاهرا المفهوم  
 هو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوعه المشتركة فيه والمعرض ما يعرض له الكليّة كما  
 الحيوان والانسان مثلا ومن المعلوم ان مفهوم الكلّي ليس بجينة منهم الحيوان  
 والاجزاء بل الخارج عنه صالح لان يحمل عليه وعلى غيره كالانسان والناطق  
 ما يعرض له الكليّة في العقل وثالثها المجموع المركب من المفهوم والمعرض  
 واذا اقرر هذا فيقول مفهوم الكلّي يمتد كليا منطقيّا لانه المنطقي اعم من حيث  
 ومعرضه يمتد كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع والمجموع المركب منها يمتد  
 كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل وكذا الانواع الخمسة من الجنس والنوع  
 والعرض والخاصة والعرض العام يعبر فيها الامور الثلاثة المذكورة فهو  
 الجنس وهو المنقول على الكثرة المختلفة الحقيقية في حجاب ما هو يمتد جنسا  
 منطقيّا ومعرض الجنس اي ما يعرض له الجنسية كالحيوان والجمم الثاني مثلا  
 يمتد جنسا طبيعيا والمجموع المركب منها يمتد جنسا عقليا وكذا النوع وسائر  
 الكليات الخمس واعلم ان اللف واللام في الانواع عرض عن المصانف الاربعة  
 الصنفاية الاولى الكلّي اي وكذا الواحدة الخمسة فالكلّي جنس تحت انواع وهي  
 الكليات الخمس فان قيل اذا كانت الكليات انواعا يلزم ان يكونه الجنس  
 نوعا قلت قلت لا محذور في ذلك فانه نوع اعتبار وجنس باعتبار  
 الحق وجود الكلّي الطبيعي في الخارج لا بمعنى الاستقلال بل بمعنى وجوده في

وافراد <sup>بعض</sup> افرادها اذا كانت الخارج موجودة في الخارج وهو جز من  
الافراد فيكون موجوده في الخارج طبقا ومنها اما الكلي المنطقي والعقلي فلم  
يثبت وجودها في الخارج والتفريقه خارج عن المصناعة فلذا ترك البحث  
عن وجودها في المعرفة واقسامه اعلم ان الغرض من المنطق  
معرفة صحة الفكر وفساده والفكر اما يحصل بالجمهرات التصورية او بالتفكير  
فيكون المنطق طريقان تصوراتي وتقديراتي وكل منهما مبادي مبادي  
ومقاصد مبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها المعرفة والمقول  
التشريح والمقصود لما فرغ من مباحث مبادي التصورات شرع في المقاصد  
فقال معرف الشيء ثانيا قال عليها اي على الشيء لا فائدة تصور مقوله ما يقال عليه  
جنس شامل للمعرف وغيره وقوله لا فائدة تصور يخرج ما عداه ولا ينفذ با  
لجنس والعرض العام مع انها يقال ان على الشيء لا فائدة تصور لانه لا يراد بالتصور  
تصوره بوجه ولا لجان ان يكونه الا عام والاخص معرفة لكنه لم يجز كما يجزى بل  
المراد وتصوره بالكنه كما في الحد التام او بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في  
عين الحد التام والجنس والعرض العام وان افاد التصور الشيء بوجه ما لكن لم  
يفيد تصور بالكنه او بوجه يميزه عن جميع ما عداه ويشترط ان يكون المعرفة  
مساويا للمعرف بحيث يصدق كل منهما على جميع الافراد الاخر وكذا يشترط  
ان يكون اجلي واوضح من المعرفة وانما اشترط ان يكون مساويا لانه لا يخ  
من ان يكون نفس المعرفة او غير السبيل الى الاول لانه المعرفة معلوم قبل  
المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فنعين ان يكون غير المعرفة ثم ذكر الجملتين  
ان يكون عام ولا يخص لما عندك فنعين ان يكون مساويا واذا اشترط



ان يكون مساويا اجلى فلا يتحقق التعريف بالاعم والاخص والمساوي معرفة  
 والاخفى وانما لم يحزن بالاعم لان المقصود من التعريف انما تصور المعروف بالكنه  
 او بتعريفه عن جميع ما عداه والاعم لا يفيد شيئا منها وانما لم يحزن بالاخص لانه  
 اقل وجودا في القفل وهو ما قل وجوده ليكون اخفى وانما لم يحزن بالمساوي  
 معرفة لان المعرف يجب ان يكون اقدم معرفة من المعرف وما مساوي الشيء  
 في المعرفة والجهالة لا يكون اقدم معرفة فلا يعرف بالحركة باليس ليكون مساوي  
 الحركة والسكون معرفة وهما لانه من عرف احدهما عرف الآخر ومن جعل  
 احدهما جمل الآخر وانما لم يحزن بالاخفى لان المساوي لما لم يصلح بالاختصاص  
 بطريق الاولى والتعريف بالفصل القريب حله بالخاصة رسم فان كان  
 الفصل القريب او الخاصة مع الجنس القريب فقام اما احدها ان كان بالجنس  
 والفصل القريبين وانما رسم ان كان بالخاصة والجنس القريب والا اي  
 وان لم يكن كل واحد من الفصل والخاصة مع الجنس القريب ان يكون  
 وحده او مع الجنس البعيد فتناقض انما ان كان بالفصل القريب وحده  
 او به وبالجنس البعيد وانما رسم ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس  
 البعيد فالمعرف اربعة اقسام الاول الحد التام وهو بالفصل والجنس  
 القريبين الثاني الحد الناقص وهو بالفصل القريب او به وبالجنس البعيد  
 الثالث الرسم التام وهو بالخاصة والجنس القريب الرابع الرسم الناقص  
 وهو بالخاصة وحده او بها وبالجنس البعيد ولم يعتبر ولا التعريف با  
 تعريف العام فلا يقع معرفة بالتصور عن افادة التعريف ولا جزء معرف  
 المكان اما مع الخاصة او الفصل ولا بدقة في حدهم واحد

فلهذا استعمل الموضع العام عن الاعتبار في التعريفات ولما ذكر في باب  
الكليات استنبأه الاقسام الكلية واعلم ان المتأخرين اعتبروا في التعريف  
ان تصور المعرفة اما بالكنه او بوجه غير عن جميع ما عداه فلهذا اشترطوا المساواة  
بين التعريف والمعرف واخرجوا العام والخاص عن صلاحية التعريف اصلا  
فالتعريف سواء كان تاما او ناقصا لم يجز بالاعم والخاص عندهم واما  
المقدمون فاعتبروا التصور بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه  
غير عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه والامتيان عن جميع ما عداه ليس <sup>حجب</sup> <sub>بالتعريف</sub>  
عندهم فلهذا اجوزوا التعريف بالاعم والخاص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف  
الناقص دون التام كما قال وقد اختلف في التعريف الناقص ان يكون اعم من المعرف  
وهذا اشارة الى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين فان قيل  
اختلف في التعريف الناقص كونه المعرف اعم كذلك اختلف ان يكون اخص فلهذا  
تركه المصنف قلت لان قرب الاخص الى المعرف اكثر من قرب اعم فاذا جاز  
التعريف بالاعم فيجوز الاخص بطريق الاولي فلهذا لم يذكر اعتماد اعلى  
المعلم واختصارا في العبارة وهذا كما قيل في تعادلا لا يقع مع فلا يقع بالاعم  
والاخص والمساوي معرفة والاخص فيترك المباين مع انه لا يقع معهما ايضا  
وانما ترك بناء على ان التعريف لما لم يجز بالاعم فالمباين بطريق الاولي لانه  
في غاية البعد عن المعروف والحاصل ان التعريف بالاعم والخاص لم يجز  
المتأخرين مطلقا اي في تعريف التام والناقص وعند المتقدمين لم يجز في  
التعريف التام ايضا واما في الناقص فجاز كما للفظي اي كالتعريف اللفظي  
فانه يجوز ان يحد بالاعم والخاص وهو اي التعريف اللفظي ما يقصد به تبيين



مدلول اللفظي بان لا يكون اللفظ اوضح الدلالة على معنى يقتضي بوضوح  
الدلالة على ذلك المعنى كقولك المخفض الاسد والعقار الحجر وليس هذا اقربا  
حقيقيا بل اذ به افاذه تصور غير حاصل انما المراد تحيين ما وضع له اللفظ  
من سائر المعاني لينتفع اليه ويعلم انه موضوع بالايه وحاصله ان يقصد  
به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ فضل ولما  
وقع الفراغ عن مباحث التصورات مباديها ومقاصدها شرع في التعميدات  
ولها ايضا مبادي ومقاصد فباديها القضايا واقسامها واحكامها ومقاصدها  
القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادي لتوقف المقاصد عليها فلها تسمر  
قدم القضايا وقال في تعريفها القضية قول يحتمل الصدق والكذب والقول  
من اللفظ المركب والمفهوم العقلي المركب جنس يشتمل القضية وغيرها  
من المركبات التعبدية والانشائية والجنسية المشكوكه ويقبل بحتم الصدق  
والكذب يخرج ما عدا القضية وانطبق التعريف عليهما فان قيل الخبرية المشكوكه  
محتمل للصدق والكذب فيكون داخل في التعريف قلت المحتمل للصدق  
الكذب هو الحكم والمشكوكه محال في صدق الكتاب فيكون خارجا  
واعلم ان اطلاق الخبر على المشكوكه ليس بالحقيقة لاق الخبر ما يحتمل الصدق  
والكذب والمشكوكه ليس كذلك بل بالجواز اما اعتبار صورة الخبر باعتبار  
صورة الخبر واعتبار احتمال على اكثر اجزاء الخبر ثم القضية اما محتملة او  
مترتبة كما قال فان كان الحكم فيها ثبتت شيء لشيء كقولنا الانسان كاذب  
والجواب ان الناطق مشتق بيقول قديمه وزيد عالم يناقضه زيد ليس بعالم  
او نفيه بالجنس عطف على قوله بنبوت اي كان الحكم بنبوت شيء لشيء كما هو  
او نفي شيء عن اي عن شيء كقولنا لا شيء من الانسان حجر فمحتملة اي بالقضية

[illegible]



شخصا بان يكون جنسها حقيقيا بخوريد عالم زيد ليس بجرحية القضية  
محصورة وتخصية وان كان الموضوع نفس الحقيقة بان لا يراد منه الا فرد  
من الحيوان جنس الانسان نوع فطبيعية اي فالقضية طبيعية لان الحكم  
بالجنسية والنوعية ليس على افراد الحيوان والانسان بل على نفس حقيقتها  
وطبيعتها تمام القضية الطبيعية غير معتبر في العلوم ولهذا ترك الشيخ التي  
في الشفاء حيث تلك القضية ومحصر في القضية والمحمور والمهمة والام  
اي وان لم يكن الموضوع جنس حقيقيا فالنفس حقيقة بل يكون الموضوع  
افراد الحقيقة فلا يخفى من ان يبين في هذه القضية كمية افراد الموضوع كميتهما  
وجنسيتهما اولا فان بين وبين كمية افراد كلا او بعضا محصور واي فالقضية  
محصورة لمحصر افراد الموضوع وهو اما كميته ان بين كمية الافراد كلا ولا  
انسان حيوان ولا شيء من الانسان بجرحية اي بين كمية الافراد  
بعضا بخ بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان انسان وكل واحد  
من الكمية والجنسية اما موجبة او سالبة فالمحصولات ان مع وما الى اللفظ  
الذي يحصل به البيان اي ببيان كمية الافراد كلنظ الكل والبعض في المحر  
الكمية والجنسية ولفظ لا شيء وليس بعض في السالبة الكمية والجنسية  
يتبعه لان اللفظ الذي بين بين كمية الافراد يحصر الافراد ومحيط  
بها كما ان سور المبدأ يحصر المبدأ والاى وان لم يبين كمية الافراد لا كلا ولا  
بعض لان الانسان ليس بكاتب فمهمة اي فالقضية مهمة  
لا مال بين كمية الافراد فيها والمهمة لان الجنس مهمة فانه اذا صدق الانسا  
كاتب يصدق بعض الانسان كاتب لانها لا تنافي بينهما

او علم ان الموجبة المحلقة يستدعي وجود الموضوع ثم الحكم اما ان يكون  
على افراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه وهي القضية الخارجية  
كقولنا كل ج ب على معنى ان كل ا يصدق عليه ج في الخارج قروب  
في الخارج واما ان لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج بل يكون  
على الافراد المقدرة الوجود فيه وهي القضية الحقيقية كقولنا كل ج  
ب على معنى ان كل ا لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم ليس  
على افراد ج الموجودة في الخارج بل على افراد المقدرة الوجود فيه  
سواء كانت موجودة في الخارج او لم يكن فان لم يكن موجودة فالحكم يخص  
على الافراد المقدرة الوجود كقولنا كل غنا ط اير لان كانت موجودة  
في الخارج فالحكم ليس متصلا على افراد الموجودة في الخارج بل عليها  
وعلى افراد المقدرة الوجود ايضا كقولنا كل انسان حيوان واما ان لا يكون  
على الافراد الموجودة في الخارج والمقدرة فيه بل على افراد الموجودة  
في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فان  
افراد الموضوع ليست بموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه لعدم امكان  
التقدير لكن موجودة في الذهن والى كل ما ذكرنا منصلا اشار بمجمل بقوله  
ولا بد في المرجية من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرة فاما  
لخسنية او ذهنية فالذهنية واعلم ان السالبة يقتضي وجود الموضوع ايضا  
في الذهن من حيث ان السلب حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه لكن  
انما يعتبر هذه الوجود حال الحكم اي بمقدار ان الحكم الحاكم بالوجود على الموضوع  
كله مثلا وذلك الوجود الذهن الذي يقتضيه معيار الموجود الذي



في المحل المحل للموضوع فان الوجود الثاني انما يـ  
يقتضيه ثبوت المحل للموضوع انما قد ايدى بما والا الساعة فساعة وان خارجا في رجا

واي ذهنا فذهنا واما وجود الاول الذي يقتضيه الحكم فاما يعتب  
حال الحكم كما ذكرنا وهو الوجود الذي يسار كالموجبة والسالبة في اقتضائه  
لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني بخلاف السالبة فلعل وقد  
لجعل حرف السلب كلفظ لا وغيره ليس جزء من واي جزء القضية كالموضوع  
والمحل فيسقي جزء القضية التي جعلت حرف السلب جزء منه معرولا في  
القضية معرولة موجبة او سالبة كقولنا الا حتى جماد والجماد لاجي ولا في  
من اللا حتى بعالم او من العالم بلاحي وقد لا يكون حرف السلب جزءا  
لا من الموضوع ولا من المحل فالقضية تح سميت محصلة ان كان موجبة  
وبسيطة ان كانت سالبة ولعلم ان قضية المحل الى الموضوع ايجابية  
كانت او سلبية اذا قيلت الى نفس الامر اما ان يكون كيفية كيفية الضرورة  
او اللا ضرورة واما ان يكون كيفية كيفية اللا ضرورة او اللا ضرورة  
من الكيفيات فاذا قلنا كل انسان حيوان ونظرنا الى نسبتها في الواقع  
وجدناها ضرورية واذا قلنا كل انسان كاتب وجدناها سلبية للضرورة  
فالضرورة واللا ضرورة في المثالين من كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابته  
في نفس الامر قد لا يصحح اللفظ والملاحظة وقد يصحح بها اما لفظا  
واما لملاحظة كما قال وقد يصحح بكيفية النسبة فوجه اي فالقضية من جهة  
وما في الذي يحصل به البيان اي بيان الكيفية للضرورة واللا ضرورة  
في المثالين المذكورين جهة القضية فان كانت القضية ملاحظة فجهتها

حكم العقل بان النسبة مكلفه بكيفية كدائم القضاء بالوجه الموجبه التي يبحث عنها  
وعن الحكماء منها من العكس والمناقض خمسة عشر منها بسيط وهي التي  
يكون معناها اما ايجابا فقط او سلبا فقط ومنها مركبة وهي التي معناها  
مركبة من ايجاب وسلب اما البسيطة فثلاث كما اشار الى تعدادها و  
تعيينها بقوله فان كان الحكم في القضية لضرورة النسبة الايجابية او  
السلبية مادام ذات الموضوع موجوده فضروريته لاشتمالها على الضرورة  
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان يحجب بالضرورة  
فان ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الحجريه عنه ضروري مادام  
ذات الانسان موجوده مادام وصفه عطف على قوله مادام ذات  
الموضوع اي ان كان الحكم كضرورة مادام وصف الموضوع موجود اي  
بشرط وصف الموضوع فشرطه عامه كقولنا بالضرورة كل كاتب  
متحرك الاصابع مادام كاتبه بالضرورة لا شيء من الكاتب لسكان الاصابع  
مادام كاتبه فان ثبوت الكتابة وسلب السكون عنه ليس ضروريا مادام  
ذاته موجوده بل ضروريا بشرط الوصف وهو الكتابة واعلم ان ما صنف  
عليه الموضوع من الافراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى  
وصف الموضوع وبخلافه والوصف العنوي قد يكون عين الذات  
ان كان عنوانا للشيء كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان  
عين ماهية افراده وقد يكون جزءا له ان كان عنوانا للجنس او الفصل  
كقولنا كل حيوان حسان فان مفهوم الحيوان جزء ماهية افراد  
وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة او العرض العام كقولنا

فان ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الحجريه عنه ضروري مادام ذات الانسان موجوده مادام وصفه عطف على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان الحكم كضرورة مادام وصف الموضوع موجود اي بشرط وصف الموضوع فشرطه عامه كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه بالضرورة لا شيء من الكاتب لسكان الاصابع

فان ثبوت الكتابة وسلب السكون عنه ليس ضروريا مادام ذاته موجوده بل ضروريا بشرط الوصف وهو الكتابة واعلم ان ما صنف عليه الموضوع من الافراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى وصف الموضوع وبخلافه والوصف العنوي قد يكون عين الذات ان كان عنوانا للشيء كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية افراده وقد يكون جزءا له ان كان عنوانا للجنس او الفصل كقولنا كل حيوان حسان فان مفهوم الحيوان جزء ماهية افراد وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة او العرض العام كقولنا

كل صاحب



في المحل  
في المحل

كل صاحب أو عاقل حيوان فان مفهوم الصاحب أو الماشي خارج  
عن الموضوع أي افراذه وبما ذكرنا يحصل الفرق الكلي بين الموضوع  
والذات فليتأمل وأما حيث مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة  
لكونها علم من المشروطة الخاصة التي متغيرها في المركبات وقد يقال المشروطة  
العامة على المقصود التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع اوقات ثبوت الوصف  
للموضوع والفرق بين المعينين ان وصف الموضوع ان لم يكن له داخل في  
تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا كل  
كاتب انسان مادام كاتباً فان حكم فيها بضرورة ثبوت الموضوع للمحل في جميع  
اوقات وصف الموضوع فان ثبوت الاصلية لذات الكاتب ضروري في  
جميع اوقات وصفه الكتابة لكن ليس بضروري له بشرط وصفه الكتابة فيصدق  
المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول فان كان لوصف الموضوع دخل في  
تحقق ضرورة النسبة فلا يخالف اما ان يكون ذلك الوصف ضروريا بالذات الموضوع  
في وقت الاوقات او لا يكون فان كان ضروريا في وقت الاوقات او لا يكون فان  
كان ضروريا في وقت من الاوقات صدقت المشروطة بالمعنى بالضرورة كقولنا  
كل منقطع منقطع مادام منقطعاً سواء اريد بشرط كونه منقطعاً او بشرط انما صدق  
المشروطة بالمعنى الاول فلا يثبت الاطلاق ضروري لذات الموضوع أي القدر  
بشرط وصفه وهو الانقطاع واما صدقها بالمعنى الثاني فلا يثبت الاطلاق ضروري  
لجميع اوقات وصفه أي الانقطاع وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا بالذات  
الموضوع في وقت ما صدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا الضرورة  
كل كاتب محرك الاصابع مادام كاتباً فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع  
أي افراد الكاتب بشرط وصفه وهو الكتابة لكن ليس ضروريا له في جميع اوقات  
الوصف اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا بالذات الموضوع في وقت

في المحل

في المحل

في المحل

من الاوقات والحرك المتابع للكتابة لا يكون ضروريا لاذات الموضوع مطلقا  
فيصدق الشرطه بالمعنى الاول دون الثاني واعلم ان ما ذكره المقول في  
تقديم الشرطه يمكن كلا الطرفين لان قوله مادام وضعه يمكن ان يواد  
به مادام الوصف بلا اعتبار للاشياء او يكون مشروطه بالمعنى الثاني او في  
وقت معين عطف على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان الحكم بضرورة  
النسبة في وقت معين فوقيته مطلقة كقولنا بالضرورة كل من يخشى في وقت  
حيولة الارض بينه وبين الشمس وبالضرورة لا شيء من الماء يخشى في وقت التبرع  
فان ثبوت الانحسار للموضوع ضروري في وقت معين اي وقت الحيلة  
والتبرع وانما ثبتت وقتية الاعتبار معين الوقت ومطلقة لعدم تقيدها  
بالادوام واللاضرورة ولولا اذا قيدت بالادوام حذف الاطلاق من اسمها  
كثابت وقتية كما سيجي في المراتب او غير معين عطف على قوله معين اي ان  
كان الحكم بضرورة النسبة في وقت غير معين فتشترط مطلقة كقولنا بالضرورة  
كل انسان يتنفس في وقت ما وبالضرورة لا شيء من الانسان يتنفس في وقت ما  
فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عن ضروري في وقت غير معين وانما ثبتت  
تشرطية للحتمية الحكم فيها كل وقت فيكون مشتركا في الاوقات ومطلقة لما  
ذكرنا في الرقبة المطلقة او بدوامها عطف على قوله بضرورة النسبة اي ان  
كان الحكم بدوام النسبة مادام الذات اي مادام ذات الموضوع موجودة بذاتية  
لاستمرارها على الدوام كقولنا كل انسان حيوان دايم ولا شيء من الانسان بحجر  
دايم فان الحكم فيها بدوام ثبوت الخيرية للانسان وسلب الحجرية عنه مادام  
ذاته مرجحة بين الدوام والضرورة ان الضرورة يشترط الدوام ولا عكس اما  
الاول فلان ثبوت الحمول للموضوع اذا كان ضروريا يكون دائما لا يتغير مطلقا  
الثاني فلان ثبوتية لم قد يكون دائما ومع ذلك يمكن الانكار كما قد ينشأ الدوام



لا ضروري او مادام الوصف عطف على قوله مادام الذات اي ان كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضع موجودا فعرف في عامة ومثالهما ايجابا وسلبا ما حرق في المسروطة العامة والرق بينهما كالفرق بين الذائفة والضرورية وانما سميت عرفية لانه اذا قلت لاشي من النعام بحسبتيظ ولم يذكر مادام نائما بينهم العرف ان سلب الاستقاط عن ذات النائم ليس دائما بل مادام نائما فلا كان هذا المعنى في ما بينهما ما خذ من العرف نسب اليه وعامة لانها اعم من العرفية سمي المركبات او بغيرها عطف على قوله بدوامها لا يكون الحكم بضرورة النسبة ولا يلزم بدوامها بل يكون الحكم بعلها والمطلقة العامة كقولك كل انسان متنفس بالفعل بالاطلاق العام ولا شئ من الانسان متنفس بالفعل فان ثبتت النفس للانسان وسلبت عنه ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل اي المحمول ثابت للموضع او سلب عنه في الجملة وانما سميت مطلقة لان القضية اذا طلعت

من غير تعيين بالادوام واللا ضرورة بينهم منها فعليه النسبة فسميت القضية التي حكم فيها بطلان النسبة مطلقة فسميت بالمدلول باسم المبال وعامة لانها اعم من الوجدية اللاذمية والوجودية واللا ضرورة كما استعرف في المركبات او بغيرها ضرورة خلا اي ان لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بغيرها بل يكون الحكم بعدم ضرورة خلاف النسبة فالممكنة العامة كقولنا كل نار حارة بالامكان العام حكم فيما بعدم ضرورة السلب اذا السلب خلاف القضية ولم يكن عدم ضرورة السلب لم يكن الايجاب فمكنا وكقولنا لاشي من الحان يبارح بالامكان العام حكم فيما بعدم ضرورة الايجاب اذا الايجاب خلاف السلب ولم يكن عدم ضرورة الايجاب لم يكن السلب فمكنا فسمي المرجحة ان سلب المحمول عن الذات ليس بضروري ومعنى السالبة ان ايجاب البروزة للحار ليس بضروري فسميتها

بالامكان

مكنة للشيء لها على بعض الامكان وعامة كونها اعم من الممكنة الخاصة التي  
ستعرفها في المركبات فلهذا القضية المذكورة بسايط لان معناها اما ايجاب فقط  
او سلب فقط واما المركبات فصحيح وهي بعينها هي البسايط المذكورة لكن مع  
بالادغام الذاتي او بالضرورة الذاتية كما قال وقد بعينه المشروطة والعرفية  
العاميان او بقيد الوقتين ان اي الوقفية والمنشورة المطلقة في بالادغام  
الذاتي اي قد بقيد كل واحد من هذه القضية المذكورة بالادغام الذاتي  
فيتم المشروطة العامة المقيدة بالادغام المشروطة الخاصة منصوبة على  
انه منقول ويسمى العرفية العامة المقيدة بالادغام العرفية الخاصة ويسمى  
الوقفية المطلقة المقيدة به الوقفية والمنشورة المطلقة المقيدة بالمنشورة  
فالمشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب يحرك الاصابع  
مادام كاتب اولاد ايماء فتزكيا من مشروط عامة موجبة وهي الجزء الاول  
ومطلقة عامة سالبة وهي مفهوم اللادغام لان ايجاب المحرك للوضع اذا  
لم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة السالبة  
اي قولنا لا شيء من الكتابات يحرك الاصابع بفعل وان كانت سالبة كقولنا  
بالضرورة لا شيء من الكتابات يسكن الاصابع مادام كاتب اولاد ايماء فتزكيا من  
سالبة مشروطة عامة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم اللادغام  
لان سلب المحرك عن الموضع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في  
الجملة وهو معنى المرجحة المطلقة العامة اي قولنا كل كاتب يسكن الاصابع بفعل  
والفعل ومن هنا يتبين ان الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بالجزء  
الاول وسلبها فان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان  
سالبا كانت سالبة والجزء الثاني مخالف للجزء الاول في الكيفية اي الايجاب



المحمول للموضوع  
إذا لم يكن طائفاً فليس  
بالفصل ٥

از آیهین دعا واسه

محققا ان اللاذخام يجب ان لا يمتنع في نفسه بل في غيره  
 الشئ او السلب في غير معين محققا ان اللاذخام يجب ان لا يمتنع في نفسه بل في غيره  
 من موجبة ان كانت موجبة في العكس ان كانت سالبة ومثلا لاجبا  
 كقولنا بالضرورة كل انسان متفلسف في وقت ما لاداعا وصليا كقولنا  
 بالضرورة لا شيء من الانفسان يمتنع في وقت ما لاداعا وقد ثبت المصلحة  
 العامة باللا ضرورة الذاتية في الوجودية بالضرورة وهي ان كانت  
 موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتربها من موجبة  
 مطلقة عامة هي الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة هي مفهوم اللا ضرورة لان  
 ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان هناك عدم ضرورة الايجاب  
 وهو السالبة الممكنة المطلقة اي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام  
 اعلم ان مقتضى المطلقة العامة وان كان بالضرورة الوصفية لا انهم لم  
 يعتبروا هذا الترتيب وان يعرفوا الحكم فلهذا قيد بالضرورة والثاني  
 ان اللاذخام مطلق قوله باللا ضرورة اي المطلقة العامة قد يكون مقيدة  
 باللا ضرورة ويبقى الوجودية باللا ضرورة كما عرفت وقد يكون مقيدة  
 باللاذخام فيسمى الوجودية اللاذخامة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل  
 لاداعا ولا شيء من الانفسان بضاحك بالفعل لاداعا وتركبها من مطلقين  
 عامتين اذ الجزء الاول مطلق عامة والجزء الثاني هو اللاذخام وقد عرفت  
 ان مفهوم مطلق عامة فيكون مركبة من مطلقين عامتين احدهما مرجعية  
 والاخرى سالبة فان الجزء الاول ان كانت موجبة يكون مفهوم اللاذخام  
 سالبة والعكس كما عرفت غير مرجحة وقد ثبتا الممكنة العامة اي الممكنة العامة  
 محققا ان اللاذخام بالضرورة الحاص الخالف للضرورة وقد ثبت بالضرورة



الجانب الموافق للغة ايضا حتى يكون الحكم بالاضرورة والمجانبيين <sup>بهم</sup>  
الممكنة الخاصة بقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من  
الانسان يكتب بالامكان الخاص والمعنى في المرجعية السالبة ان  
ببوت الكتابة للانسان وسلبها عنه ليس ضروريا فيكون الحكم فيها بالا  
ضرورة الجانبيين اى السلب والايجاب وتركها من ممكنين عالميتين  
احدهما موجبة والاخرى سالبة لكن لما فرق بين موجبتها وسلبها بحسب  
المعنى بل الفرق انما يحصل بحسب التلغظ فان عبرت بالعبارة الايجابية  
فوجبة وبالعبارة السلبية فسالبة وهذه الفضيلة السبع المذكورة مركبات  
لان الادوار اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى مطلقة  
عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة بخلاف الكيفية موافق الكمية  
لما قبلها فقولنا مخالفتي الكيفية موافق الكمية صفتان للطلق العامة في  
الممكنة العامة والكيفية عبارة عن الايجاب والسلب والكمية عن الكلية <sup>الجزئية</sup>  
وقوله لما قيد الحار يتعلق بالمخالفة والموافقة وباعتباره عن القضية  
والضد الذي في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والحين المتضمنين بها عائد  
الى الادوار واللاضرورة وحاصل ان القضايا السبع المذكورة مركبات  
لكونها مقيدة بالادوار واللاضرورة والادوار اشارة الى المؤبدة  
بما مركبات لا تشمل معناها على ايجاب وسلب في اقسام الشرطية  
والشرطية ينقسم الى متصل ومنفصلة وكل واحدة منهما ينقسم الى اقسام كما  
قال الشرطية اما متصلة ان حكم فيها يثبت نسبة على تقدير نسبة اخرى  
كقولنا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها يثبت نسبة  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها يثبت نسبة  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها يثبت نسبة

الموجبة او نفيها عطف على قوله بثبوت نسبة اي المتصلة لما حكم فيها  
 بثبوت نسبة على تقدير احدى وهي الموجبة او نفي نسبة على تقدير الخ  
 وهي المتصلة السالبة واعلم ان ثبوت نسبة على تقدير الخوي عبارة عن  
 بين المشيئين فالحكم بينهما يكون عبارة عن سلب الاتصال والمتصلة السالبة  
 هي التي حكم فيها بسلب الاتصال لا بافعال السلب فان ما حكم فيه بالاتصال  
 السلب موجبة لاسالبة فان قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود  
 كانت سالبة لان الحكم فيها سلب الاتصال واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة  
 فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بالاتصال السلب ثم المتصلة  
 سواء كانت موجبة وسالبة لما فرضنا ان ذلك الحكم بالاتصال او سلبه علاقة  
 بين المتقدم والمتأخر كالمثالين المذكورين فاق الحكم بالاتصال وسلبه فيها لا  
 بمجرد اتفاق المتقدم والمتأخر في الواقع بل لعلاقة بينهما اوجب ذلك والحاد  
 بالعلاقة نسبة فبما تقدم الحكم في المثالين وان لم يكن الحكم بالاتصال او  
 لعلاقة بل يكون بمجرد اتفاق المتقدم والمتأخر في واقعة كقولنا ان كان  
 ناطقا فالحيوان في الموجبة فانه حكم فيها بالاتصال لكن لا لعلاقة اخذ لعلاقة  
 بين ناطقة الانسان وواقعة الحيوان بل بمجرد اتفاق الطرفين وصدهما في  
 الواقع لانها وجبا كذلك وكقولنا للامور اللاكاتب ليس اذا كان هذا هو  
 فهو كانت في السالبة فالواقعة الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق  
 والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا الفرضية الموجبة حكم فيها بثبوت  
 اللزوم والسالبة حكم فيها بسلب اللزوم ومنفصلة بالرفع عطف على قوله متصلة  
 اي الشرطية لما متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة او نفيها على تقدير الخوي  
 كانت ولما متصلة ان حكم فيها بتنا في نسبين اولياتيها صدقا وكذا با

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

ان كان  
 في قوله



وهي الحقيقة فالمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتنا في نسبتين او عدم  
 بنا فيها في الصدق والكذب معا وهي اما موجبة او سالبة فالمرجبة حكم فيها  
 بتنا في نسبتين في الصدق والكذب معا كقولنا هذا العود ابيض او فرفر  
 فانه زوجية العود وفرفرية متنا فيان في الصدق والكذب اي لا يصدقان  
 ولا يكذبان والسالبة حكم فيها بعدم بنا في نسبتين في الصدق والكذب كقولنا  
 ليس الشئ اما ان يكون هذا اسودا او ان يتا فانهما يصدقان ويكذبان فلا  
 بينهما صدق او كذب او صدق فقط عطف على قوله صدقا وكذبا اي وان كان  
 الحكم يتنا في نسبتين او عدم بنا فيها في الصدق فقط فنافعة الجمع وهي ايضا  
 اما موجبة او سالبة فالمرجبة هي التي حكم فيها بتنا في الجزئين في الصدق فقط  
 كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فانهما لا يصدقان ولا يكذبان بان يكون  
 انسانا والسالبة هي التي حكم فيها بعدم بنا في الجزئين في الصدق فقط كقولنا  
 ليس اما ان يكون هذا الشئ لا شجر او لا حجر فانهما لا يصدقان ولا يكذبان ولا  
 كان شجرا او حجرا معا وكذا فقط عطف على قوله صدقا وكذبا اي وان  
 حكم فيها بتنا في نسب او عدم بنا فيها في الكذب فقط فنافعة الخلق وهي موجبة  
 او سالبة فالمرجبة كقولنا زيد في البحر ولا يعرف حكم فيها بتنا في الجزئين  
 في الكذب لان الكون في البحر مع عدم الزق يصدقان ولا يكذبان ولا يعرف  
 في البر والسالبة كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا حكم فيها بعدم  
 بنا في الجزئين في الكذب والا كان شجرا وحجرا معا فالمنفصلة ثلثة اقسام  
 حقيقيه ومانعة الجمع ومانعة الخل وكل منها الى اقسام المنفصلة عنادية  
 ان كان التنا في بين الجزئين لذات الجزئين كالشئ في بين النرج والفر  
 والشجر والحجر وكون زيد في البحر ولا يعرف فانهما لا يصدقان ولا يكذبان  
 فالعنادية حكم فيها بالتنا في لذات الجزئين اي حكم بانه هو احداهما

الذاتية والمرجبة كالمسألة  
 في الجزئين

فان لم يمتد الاجر ولا اي وان لم يكن المتناهي لذات الجرحين فثابتة  
في التي حكم فيها بالمتناهي لالذات الجرحين بل بحجج الاتفاق ان اتفق  
في الواقع ان يكون بينهما مناهة وان لم يقبض مفهوم احدهما ان يكون معناها  
للمفهوم الآخر كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا باسود او كاتباً فثابتاً  
منافاة بين مفهوم الاسود والكاتب لكن يحتمل السواد وانفا الكاتبة فلا يصدق  
لانقضاء الكاتبة ولا يكد بان لوجود السواد هذا في الحقيقة والامانة الخلو  
فيمكن استخراجهما من هذا المثال ثم الحكم باللزوم والعناد وغيرهما في الشرطية  
المتصلة والمنفصلة ان كان على جميع نقادير من الزمان والافضاء ثابتاً  
للمقدم فكيف اي الشرطية كلية كقولنا كلما كان زيد انساناً فهو حيوان فالحكم بحجج  
الانسان ثابت على جميع نقادير من الزمان والافضاء الممكنة للاجتماع مع  
المقدم او بعضها بالخر عطف على جميع نقادير اي ان لم يكن الحكم على جميع نقادير  
من الزمان والافضاء بل يكون على بعض نقادير الزمان مطلقاً وعلى  
بعضها معيافاً فان كان على بعضها مطلقاً من غير تعيين جريته بخبر قولنا قد يكون  
اذ كان الشيء حيواناً كان انساناً فان الحكم باللزوم ليس على جميع الزمان والافضاء  
بل على بعضها مطلقاً او معيافاً عطف على قوله مطلقاً اي ان كان الحكم على بعض  
الازمان معيافاً فخصية كقولنا ان جئت اليوم اكرهك فعلم ان الافضاء والازمان  
في الشرطية بمنزلة الافراد في الكلية فان كان الحكم باللزوم والعناد في زمان معين  
فخصية ومخصوصة والا فان بين كمية الزمان جميعه او بعضه فمخصوصة والا  
فهو عام وبيان الكلية يسمى سوراً ونوراً ونسبة الكلية من المتصلة كلاً عاماً  
ومتى ومن المنفصلة دايماً وسوراً سالبة الكلية منها ليس الهم وسوراً ونسبة  
الجنسية منها قد يكون والسالبة الجنسية منها قد لا يكون واطلاق لفظ او وان  
الافضاء لا الانفصال لانهما في طرفة الشرطية اي المقدم والتالي وان



بعد التركيب قضية واحدة لكنها في الاصل قضيتان اما محلتان كقولنا  
كل ما كان الشيء انسانا فهو حيوان واما ان يكون زوجا او فردا او متصلا  
كقولنا كل ما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكل ما لم يكن الشيء حيوانا فهو ليس  
انسانا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالها وجود واما ان يكون  
ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا او منفصلا كقولنا كل

كان داما اما ان يكون العدد زوجا او فردا اما ان يكون في جنسهما متساويا  
او غير متساويين واما ان يكون العدد زوجا او فردا اما ان يكون العدد  
لا زوجا ولا فردا او مختلفتان في الجمل والاتصال والانفصال بان يكون  
طرافها اما حالية ومتصلة او حالية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة والاختلاف غير  
خافيه على المتأمل ثم طراف الشرطية وان كان قبل التركيب قضيتين تامتين الا  
انما اخرت بنا في زيادة اداة الاتصال والانفصال عن التمام فان قولنا الشمس  
طالعة قضية فيكون تامه في الافادة لكن اذا اوردنا اداة الاتصال عليه  
وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرجت عن ان يكون قضية وبزيادة اداة  
الاتصال عليه خرجت عن التمام ولقد فرغنا عن تعريف القضايا وتقسيمها  
الى الاقسام فاجاز لنا ان نسرع في بيان الاحكام وعلى الله التوكل وبه  
الاعتصام في التناقض وهو حقيق بالتقديم على ما بين  
الاحكام لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال في تعريفه التناقض اختلاف  
القضيتين خرج اختلاف مزجيين ومزجى قضية ثم الاختلاف قد يكون  
بحيث يلزم لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الاخرى وبالعكس  
خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض  
يصدق كل من القضيتين وكالاختلاف الذي يلزم منه ذلك انما كان

مستطال الاول فوق المستطال الثاني كانت بالاسفل  
فوق المستطال الثاني كان المستطال الثالث ووسطه المثلث  
كانت باليسار واليمين كل واحد



والكل فلهما نفس زيد قائم عزم ليس قائم لاختلاف الموضوع ولا  
زيد قائم زيد ليس بقاعد لاختلاف المحمول ولا زيد قائم اي في الموجد  
زيد ليس بقائم اي في السوي لاختلاف المكان ولا زيد اب اي كنه  
زيد ليس باب اي لعم ولا خلاص ولا اجنهم مفرق البصر اي بشرط كونه ابيض  
اجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه اسود لاختلاف الشرط ولا اخر في  
الذن مسكنا اي بقوة اخر في الذن ليس بمسكنا اي بالاعول لاختلاف القوة  
والفعل ولا الرنخي اسود اي بعضه الرنخي ليس باسود اي كله لاختلاف  
الكل والجزء هذه الوجبات الثمانية التي ذكرناها القماء في تحقق التناقض  
ولما عند المتأخرين فيكون وجدها وجده الموضوع ووجده المحمول  
والوجبات الباقية مندرجة فيها فوجده الشرط والجزء والكل مندرجة  
في وجده الموضوع ووجده الزماني والمكاني والاضافة والمفارقة والفعل  
مندرجة في المحمول وذلك ظاهر عند التأمل وعند المجتهدين ان المجتهدين في تحقق  
التناقض وجده النسبة الحكمي يرد الالجاب والميل على شيء واحد كان  
وجدهما يستلزم الوجبات الثمانية وعدم وجده شيء من الوجبات يستلزم  
اختلاف النسبة والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الالام  
تخريد كلف بالعلم الواسطي زيد ليس بكاف اي بالعلم التركي ولا بفعل  
اي نحو زيد ضارب اي عزم ليس بضارب اي بكرا والميل نحو عزمي غير  
اي دهما ليس عزمي عشرون اي دينا كذا اي غير ذلك واعلم ان كيفية  
التناقض في القضايا الغير المدججة مطروحة لمجرد الاختلاف في الكيف والكم  
ولما اعتدنا بالمرجحة فلا يعلم خالها بخبر الاختلاف في الكيف والكم والجمعة  
اذ الجهات كثيرة لا يعرف ان هذه الجمعة مثلا تناقضة لاق حجة فلهذا

اما وجده الزماني والمكاني والاضافة والمفارقة والفعل  
الاجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه ابيض  
اجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه اسود  
الاجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه اسود  
الاجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه اسود

اي وجده الزماني والمكاني والاضافة والمفارقة والفعل  
الاجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه ابيض  
اجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه اسود  
الاجنهم ليس بمفرق البصر اي بشرط كونه اسود

حال القضاء الموجبة دون غيرها فقال والنقيض للضرورة هو الممكنة  
 العامة لان اثبات الضرورة في جانب الايجاب وهو مفهوم الضرورية الموجبة  
 مناقض لسلب الضرورة عن جانب الايجاب وهو مفهوم السالبة المحركة  
 الضرورة مكذا اثبات الضرورة في جانب السلب ومفهوم السالبة مناقض لسلب الضرورة  
 عن جانب السلب وهو مفهوم الموجبة الممكنة والنقيض الدائمة هو المطلقة  
 العامة لان الايجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة يناقض السلب  
 في بعض الاوقات ومفهوم المطلقة السالبة وكذا السلب في كل الاوقات  
 هو مفهوم الدائمة السالبة يناقض الايجاب في بعض الاوقات وهو مفهوم  
 المطلقة الموجبة والنقيض الشرطية العامة هو المحيضية الممكنة التي حكم فيها بسلب الضرورة  
 حسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم وهي قضية بسيطة وليكن في البسيط  
 والظن ان البسيط في نقيض بعض البسيط وينسبها الى الشرطية العامة ونسبة  
 الممكنة العامة الى الضرورة فكما ان الضرورية العامة يناقض الامكان الذاتي  
 كذلك الضرورة الوصفية يناقض الامكان الوضعي ومن هنا يعلم ان نقيض  
 الوصفية المطلقة هو الممكنة الوصفية لان الضرورة بحسب الوقت المعين  
 يناقضها سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا نقيض المنسقة المطلقة الممكنة  
 الدائمة لان الضرورة في وقت ما يناقض سلبها في جميع الاوقات والنقيض  
 للعرفية العامة هو المحيضية المطلقة التي حكم فيها بفعلية المنية في بعض اوقات  
 ووصف الموضوع ونسبته الى العرفية العامة ليست المطلقة العامة الى  
 الدائمة فكما ان العلم الذاتي يناقض الاطلاق الذاتي كذلك العلم الوضعي  
 هذا يناقض البسيط ولما النقيض لا يجب فهو المفهوم المردود من نقيض  
 المحرك والمفهوم المردود بالحقيقة منفصلة ما شئت الخلو من كنهه في نقيض

نسبة السالبة الى الموجبة  
 نسبة الممكنة الى الضرورية  
 نسبة الوصف الى الموضوع  
 نسبة العلم الى المعرفة



الجزئين فيكون طريق أحد نقيض المركب انه يحللك المركبة بالجزئين  
 يرخد لكل جزء نقيضه وتركيب من نقيض الجزئين منفصلة بالغة الخلو  
 فيقال اما هذه النقيض واما اذ اك ثم من احاطت بمحايق المركبات وفيما يصح  
 البسيط لا يخفى عليه طريق أحد نقيض المركبة والى عم عليه فينظر الى  
 المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة موافقة لاصل القضية في  
 الكيف والمطابقة العامة المخالفة له فيه ايضا فان نقيضها اما الجينية الممكنة  
 المخالف او التامة الموافقة لان نقيض الجزء الاول اي المشروطة العامة  
 الموافقة هو الجينية الممكنة المخالفة ونقيض الجزء الثاني اي المطابقة العا  
 المخالفة هو التامة الموافقة فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصا  
 بع مادام كاتب لا دايما فيكون نقيضه اما ليس بعض الكاتب بمحرك الاصابع با  
 لا مكان الحصى ولما تبعض الكاتب متحرك الاصابع دايما وهذه هي  
 المنفصلة التامة الخلو المركبة من نقيض الجزئين واطلاق النقيض  
 عا هذا المفهوم المردف باعتبار انه لازم مساو للنقيض لا باعتبار انه  
 نقيض حقيقة انه هو نقيض الشيء بالحقيقة هو رفع ذلك الشيء والنقطة  
 المركبة كما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب  
 فنقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم المردف ليس نفس الرفع لكنه لازم  
 مساو له تامل ثم هذا المفهوم المردف انما هو نقيض المركبة الكلية لكن  
 في المركبة الجزئية لا يمكن في نقيضها ما ذكرنا من المفهوم المردف بل الحق  
 في نقيضها ان يوجد بين نقيض الجزئين بالنقطة الى كل افراد المردف من م  
 رفع اي كل فرد من افراد الموضوع لا يخفى عن نقيض الجزئين وانما  
 كذا المفهوم المردف في نقيض المركبة الجزئية لانه ان كان المفهوم  
 المردف مساو لنفسه في مادة الوجود لا في الوجودات مساو للمادة

عليها فيقول من الجائز ان يكون محمول ثانياً اياً البعض افراد الموضوع مسلوباً  
داً اياً عن الافراد الآخر كما يحوان مثلاً فانه ثابت داياً البعض افراد الجسم مسلوب  
داً اياً عن بعض آخر في هذه المادة ككذب الجزئية اللادائمة والمفهوم المراد  
معاً اما كذب الجزئية اللادائمة التي قولنا بعض الجسم حيوان لا داياً فإطلاق مفهوم  
الجزئية اللادائمة ان يكون بعض افراد الموضوع بحيث ثبت له المحمول تارة  
ويستلزم عنه اخرى ولا شيء من افراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك  
ليس شيء من افراد الجسم بحيث ثبت له الحيوان تارة ويستلزم عنه اخرى  
ككذب الجزئية اللادائمة والاكاذيب المفهوم المراد ككذب الموجبة والسالبة  
للكليتين الذي تركيب المفهوم المراد منها اما كذب الموجبة الكلية اي قولنا  
كل جسم حيوان داياً فإطلاق المحمول مسلوب داياً عن بعض افراد الجسم  
فكيف يكون ناشئاً للجسم والاكاذيب السالبة الكلية اي قولنا لا شيء من الجسم حيوان  
داياً فإطلاق المحمول ثابت داياً البعض افراد الجسم فكيف يكون مسلوباً داياً عن  
جسم او لا كذب الموجبة والسالبة للكليتين ككذب المفهوم المراد لا محالة لانه  
مركب منهما فحين ان المفهوم المراد لا يكتفي في تقييد المركبة الجزئية بل الحرف في  
تقييدها ان يرد من يتحقق الجزئية لكل واحد واحد من افراد الموضوع مثلاً  
في المادة المذكورة كل فرد فرد من افراد الجسم اما حيوان داياً او ليس بحيوان  
داياً وهذا تقييد المركبة الجزئية اي قولنا بعض الجسم حيوان لا داياً فإطلاقه اذا  
لم يبعد عن ان بعض افراد الجسم بحيث ثبت له المحمول تارة ويستلزم عنه اخرى  
انه كل واحد من افراد الجسم اما ثبت له الحيوان داياً واستلزم عنه اياً تأمل  
في العكس المستوي والعكس يطبق على المعنى المصدر اي فيقال  
المفترضة على القضية الخاصة بالتبديل كما انهما مثلاً عكس الموجبة الكلية  
معاً بقية جزئية والمفهوم اخرى على ان الاصلاح الاقل فقال العكس المستوي



بمنه السلام والمؤمنين  
بمنه السلام والمؤمنين

تبدل طرفي القضية مع بقاء الصديق والكيف والمراد بالتبدل جعل الموضوع  
والمتدم تأليفا ومجرا لا وجعل المجزأ والتالي موضوعا ومقدما كقولنا في  
عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي كل ما كانت النار موجودة  
كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت  
النار موجودة والمراد ببقاء الصديق ان الاصل لو كان صادقا كان العكس  
صادقا لان العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم صدق العكس  
والا لازم صدق المتدم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب  
مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان واراد بقاء الكيف  
ان الاصل لو كان موجبا كان العكس موجبا ايضا وان كان سالبا فسالبا واذا  
فزع عن تعريف العكس شرع في مسايله وقال والموجبة كلية كانت او جزئية  
انما يعكس اي لا يعكس الا جزئية وانما لم يعكس كلية لجواز عدم المجزأ او التالي  
في بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان وكل ما كانت النار موجودة كانت الحرارة  
موجودة فلو انعكسا كليتين لازم حمل الاخص على كل افراد الام في الحقيقة  
الام للاخص في الشرطية وكلاهما محال لان اما حمل الاخص على كل افراد الام  
فظاهر واما استلزام الام للاخص فلانه لو استلزم الاخص لازم ان يوجد الاخص  
كلما وجد الام وذلك بين البطلان واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الى الكلية  
في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا لان معنى عدم انعكاس  
القضية ان لا يلزمها العكس لزوما كلياً وذلك يتحقق بالتخلف في صورة واحدة  
بخلاف انعكاس القضية فان معناها ان يلزمها العكس لزوما كلياً وذلك لا يتبين  
بمجرد صدق العكس مع القضية في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان شطب  
على جميع المواد فانهم والسالبة الكلية يعكس سالبة كلية والاى ان لم يعكس كلية  
لزم سلب الشيء عن نفسه بطلان اذا صدق لاشي من الانسان بحجبه وجب ان

يصدق لاشئ من البحر بانسان والا فيصدق نقيضه وهو بعض البحر انساني  
الى الاصل هكذا بعض البحر انساني ولا شئ من الانسان البحر ينتج من الشكل  
الاول بعض البحر ليس ببحر وهو مع والحق ان شئ من نقيض العكس فالكس حق  
ولما السالبة الجزئية في لا ينكس اصلا لا الى الكلية ولا الى الجزئية لحوال عموم  
الموضوع او المقدم في بعض المواد كما في ليس بعض الحيوان بانسان فان الموضوع  
منها مع فلا ينكس لزوم انقضاء العام عن الخاص وهو مع لانه صدق الخاص  
بدون العام هذا محسب الكم ولما يحسب الجملة في الموجبات ينكس الدليمان  
اي الضرورة والدايمية والاحتمال اي المشروطة والعرفية حينية مطلقة لانه اذا  
صدق كل ج ب باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة او دايميا او مادام ج ب  
ان يصدق بعض ب ج حين هو ب ولا يصدق لاشئ من ب ج مادام ب ب  
يضربها الى الاصل هكذا كل ج ب باحدى الجهات الاربع المذكورة ولا شئ من  
ب ج مادام ب ينتج لاشئ من ج ب بالضرورة او دايميا كل ج ب مادام ج لا دايميا  
صدق بعض ب ج حين هو ب لا دايميا اما الجينية المطلقة وهي بعض ب ج حين  
هو ب فكلها لازمة للمشروطة والعرفية العامتين ولازم العامين لانهم الخاتمين  
واما الادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق فلانه لو كذب لصدق كل ج ب دايميا  
ويضربها صغرى الى جزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دايميا كل ج ب  
مادام ج ينتج كل ب ب دايميا يضرها صغرى الى الجزء الثاني من الاصل وهو  
قولنا لاشئ من ج ب بالاطلاق العام ينتج لاشئ من ب ب بالاطلاق فيلزم اجتماع  
النقيضين وينكس الوقتين اي الواقعية والمختصرة والوجودية تان اي الالامية  
واللاضرورية والمطلقة العامة مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات  
الخمسة المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق والاشئ من ب ج دايميا وهو مع  
ينتج لاشئ من ج ب دايميا وانه مع والعكس كالمستشرقين في خاصة على هذا



الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع ان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا  
 يكون مفهوم الممكنة كل ج ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا  
 يصدق في عكسه بعض ماهوب بالفعل ج بالامكان واما على مذهب الفارابي  
 فجاز انعكاسها لنفسها لانه لم يشترط في وصف الموضوع ان يكون مفهوم كل ج ب  
 ان ماهو ج بالامكان بثبوت الموضوع بالفعل لكن بالامكان ب بالامكان و  
 ينعكس الى بعض ماهوب بالامكان ج بالامكان ومن السوالب ينعكس الدائيات  
 دائية لانه اذا صدق بالضرورة او دايما لاشئ من ج ب فدائما لاشئ من ج ب  
 والافضل ب ج بالاطلاق وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب وانه مع  
 وينعكس المشروطة والعرفية العاتان عرفية عامة لانه اذا صدق بالضرورة  
 او دايما لاشئ من ج ب مادام ج ب صدق لاشئ من ج ب مادام ب والافضل  
 ب ج حين هوب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب وانه مع وينعكس  
 المشروطة والعرفية الخاصتان عرفية لادائيات في البعض والعرفية اللادائية  
 في البعض قضيت مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية اما العرفية  
 العامة فهي الجزء الاول واما المطلقة العامة الجزئية فهي مفهوم الادوام في البعض  
 ولذا عرفت ذلك فيقول الخاصتان ينعكسان الى العرفية العامة المقيدة في البعض  
 اما صدق العرفية العامة وهي لاشئ من ج ب مادام ب ولكن بخلاف لادائيات للعامة  
 ولان العام لازم الخاص واما صدق الادوام في البعض فلانه لم يصدق  
 ب ج بالفعل لصدق لاشئ من ج ب دايما وينعكس الى لاشئ من ج ب دايما  
 قد كان كل ج ب بالفعل يحكم لادوام الاصل واما لم ينعكسا الى العرفية العامة  
 المقيدة بالادوام في الكل لانه الادوام في الساليتين الكليتين اشارة الى  
 عامة موجبة كلية والموجبة الكلية ينعكس جزئية باطل والبيان في الكل اي  
 بيان انعكاس جميع الالفاظ المذكورة من الموجبة والسالبة ان يقتصر على الكل

مع الاصل ينتج المحال وهذا البيان يسمي بالخلف وهو اثبات المط  
بابطال نقيضه على ما ينبغي في القياس وحاصله انه لو لم يصدق العكس  
يصدق نقيضه وهو مع الاصل ينتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال ثابت  
من نقيض العكس فيلزم صدق العكس ولا عكس للبواقي من القضايا  
السوالب وهي الوقفان والوجوديتان والمكنان والمطلقة العامة  
واما لا ينعكس هذه القضايا بالبعض اي بسبب البعض الوارد على الانعكاس  
وذلك ان الوقفية اخص تلك القضايا المذكورة وهي لا ينعكس فلا ينعكس  
القضايا المذكورة لانه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اما ان الوقفية  
اخص بالقضايا المذكورة فيظهر بادي تامل واما انها لا ينعكس فلصدق قولنا  
لا شيء من الترخيف وقت الترتيب لادائما مع كذب بعض التخفيف ليس  
بقر بالمكان العام الذي هو اعم اجملت واما انه اذا لم يكن ينعكس الاخص  
لم ينعكس الاعم فلانه لو انعكس الاعم لا ينعكس الاخص لان العكس لان النقيض وان  
الاعم لان الاخص وان كانت جزئية فلا ينعكس فيها الا المشروط والعرفية الخاصة  
نقطه فانما ينعكسان عرفت خاصة والبيان في انعكاس هاتين النقيضتين  
هو الامر اوضح وكل طريق آخر في اثبات العكس ومحصله فرض ذات  
الموضوع سامعا ومحل وضعي الموضوع والمحل عليه يحصل مفهوم العكس  
وسند كنه البحث زيادة تحقيق في عكس النقيض فان قلت قد ذكر المحقق  
في اول الفصل ان السالبة الجزئية لا ينعكس دأبت صرحنا بالانعكاس في  
من السالبة الجزئية قلت ان اذ المحقق اوجد انعكاس السالبة الجزئية انما لا ينعكس  
بحسب الكرم ونحن نثبت انعكاسها بحسب الجته فلا غبار وبدل على صحة هذا التوجيه  
قول المحقق واما بحسب الجته فيمكن ان يقال معنى قوله والسالبة الجزئية لا ينعكس  
ان لا يابيهما العكس لزوما كلياً وكل يتحقق بعدم صحة معاني في صورة واحدة



نقط ولا يفتنى عدم انعكاسها مطلقا  
 تنقض طرفين بان يجعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني  
 اولام نباء الصدق والكيف فقولنا كل ج ب انعكس بعكس النقيض الى  
 كل ما ليس ب ليس ج وهذا على راي المتقدمين او جعل بالرفع عطف  
 على قوله بتدليل اي عكس النقيض لما بتدليل نقيض الطرفين مع ثناء الصدق  
 والكيف على ما اختاره والمتقدمون او جعل نقيض الجزء الثاني اولام وبين  
 الاول ثانيا مع مخالفة الكيف وثناء الصدق على راي المتأخرين فقولنا  
 كل ج ب انعكس عندهم الى لاشئ مما ليس ب ج وقد عرفت معنى ثناء  
 الصدق والكيف في العكس المستوي فلا يعيده واما مخالفة الكيف فهو  
 ان الاميل ان كان موجبا كان العكس سالبا وان كان سالبا فوجبا  
 عليك فينضم المثال ليطلع على حقيقة المثال وحكم الموجبات فهنا اي  
 عكس النقيض حكم السؤال في العكس المستوي والعكس حتى ان الموجبة  
 الكلية هذا يعكس موجبة كلية والجزئية لا يعكس مطلقا والسالبة كلية  
 كانت او جزئية يعكس جزئية واعلم ان هذا الحكم والذي يجي بعده اتماما هو  
 في عكس النقيض على راي المتقدمين لا المتأخرين واما لم يذكر عكس النقيض  
 المحبة عند المتأخرين اما لان عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير  
 مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في خواشيتة واما لان حكم القضا  
 في عكس النقيض المحبة عند المتأخرين ليس كحكمها في المستوي فخرج فيها  
 خارج الرقيريل الكلام اذ لا يكمل الاحالة على العكس المستوي فهذا انكره  
 اتماما نشان الاختصار وحسن اعرافه على ذلك الاكثر والبيان في ان

القضايا بعكس النقيض هو البيان المذكور في انعكاسها بالعكس المستوي  
 من غير فرق وكذا النقيض الوارد على انعكاس القضايا هذا هو النقيض  
 الوارد على انعكاسها فكل قضية يعكس في العكس المستوي <sup>يعكس</sup> بدليل  
 هذه القضية في عكس النقيض معين ذلك الدليل الكلي لكن لا يعمل عما ذكرنا  
 من ان حكم الموجبات هناك السالبي في العكس المستوي وبالعكس وبين انعكاس  
 الخاصتين من الموجبة الجنائية هنا وبين السالبة الجنائية هناك في العكس المستوي  
 الى العرفية الخاصة ببيان آخر غير البيان المذكور في العكس المستوي وحاصل المحكي  
 انه قد تبين انعكاس الخاصة من الموجبة الجنائية هنا في عكس النقيض وانعكاس  
 الخاصتين من السالبة الجنائية في عكس المستوي الى العرفية الخاصة لكن البيان  
 الذي ذكره المص في العكس المستوي وهذا الخلف بل البيان هو الافتراض الذي  
 ذكرت منه قبل الشرح في عكس النقيض وفرق كل في العكس المستوي ولا  
 ثم في عكس النقيض ثانيا فيقول اذ صدق بالضرورة لو دأبنا ليس بعض ج ب  
 مادام ج لا دأبنا صدق دأبنا ليس بعض ج ب مادام ب لا دأبنا لان فرض  
 الموضوع وهو بعض ج د ذبح وهو ظاهر و ب يحكم لا دوام الاصل لان  
 مفهوم لا دوام الى بعض ج ب بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض فذبح حكم  
 لا دوام وليس ج مادام ب والا لكان ج حين هو ب فيكون ب حين  
 هج وقد كان ليس ب مادام د هذا خلف واذا صدق الباء والجيم على د  
 وينافيا فيه اي متى كان ج لم يكن ب صدق ليس بعض ج ب مادام ب هو  
 الجزء الاول من العكس ولما صدق على د ان ج بالفعل صدق بعض ج ب بالفعل  
 وهو مفهوم لا دوام فيصدق انعكاس بمجزية هذا في انعكاس الخاصتين من

في  
 العكس  
 المستوي  
 المستوي



لسانية الجزئية بالعكس المتقوي وإما انعكاسها من المرجعية الجزئية بعكس  
 التيقن ببيان الطريق المذكور له يقال إذا صدق بالضرورة أو دأبما بعض  
 ج ب ما دام ج لا دأبما بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دأبما  
 لا أن فرض الموضوع وقد ليس بالفعل بحكم لا دوام الاصل لأن مفهوم اللا دوام  
 بعض ج هو ب بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض وقد ليس ب بحكم اللا  
 دوام و ليس ج ما دام ليس ب ولا لكان ج حين هو ليس ب فيكون  
 ليس ب ما دام ج وقد كان ب ما دام ج هذا خلف وج بالفعل وهو  
 ظاهر وإذا صدق على أنه ليس ب ولأن ليس ج ما دام ليس ب صدق  
 ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب وهذا هو الجزء الأول من العكس والآخر  
 على أنه ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللا دوام فيصير  
 العكس بجزئية في القياس والمأخر عن مبادئ التصديقا  
 شرح في مقاصد هاروي باب القياس فقال القياس قول مؤلف من قضايا  
 يلزم له أنه قول آخر فالقول وهو المفهوم المركب العقلي أو المنفرد جرس  
 يشتمل القياس وغيره من القضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتشثيل وقيل  
 المساواة وقوله مؤلف من قضايا يخرج القضية البسيطة المستلزمة بعكسها  
 أو عكس لقيضها فانه الميت مؤلفه وقوله يلزمه يخرج الاستقراء الغير التام  
 والتشثيل فانه وان كانا مؤلفين والقضايا لكن يلزمها قول آخر كونها  
 طعن كما ينبغي وقوله لانه يخرج قياس المادة وهو ما يتكبر من قضيتين  
 متعلق بمحول أوليهما كون موضوع الأخرى كقولنا انما حسا ولب وبه  
 مساوي فانه يشتمل ان يكون احق بل كلف لانه بل بواسطة مقدمة  
 احتمية هي ان كل مساوي مساوي ولهذا لم يتحقق ذلك الاشتغال  
 الا حيث فصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كما في قولنا انصف ب موب

نصف ج لم يلزم منه انه ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفاً في  
التعريف القضية المركبة المستلزقة لعكسها او عكس نقيضها فان المراد بالقضايا  
ما فرق قضية واحدة وكذا كل جمعة يستعمل في هذا الخبر الا ان يقال المراد بالقضايا  
ههنا القضايا المستقلة التي غير فيها عن الحكم الايجابي والسلبى بعبارة مستقلة وقضية  
المركبة ليست كذلك اذ لم يعرضها عن الحكم الايجابي والسلبى بعبارة مستقلة بل  
غير اللادوام واللاضرورة فعلى هذا يكون التعريف مانعاً عن المراد بالقول  
الآخر هو النتيجة ومعنى آيتها ان لا يكون احدى مقدمات القياس الاخرى في  
الاستثنائى لان لا يكون جزء من احدى المقدمات وانما اشترط الاخوية  
اذ لو لاها كان اما ههنا او مصادرة على المطمئنة على الدور المبررة  
ثم القياس ينفع الى اقوالى واستثنائى لان القول الآخر اما ان يكون  
مذكوراً في القياس بما دية وهيئة اولاً فان كان القول الاخرى في النتيجة  
مذكوراً فيه اى في القياس بما دية او في هيئة وهذا قد اى صورته فاستثنائى  
كقولنا ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار  
موجود فالقول الآخر وهو النهار موجود مذكور في القياس بما دية و  
هيئة وفي العبارة تحت لانا لوقلنا في المثال الشمس ليست طالعة ينتج النهار  
ليس بموجود و قد لو لم يصدق التعريف عليه لعدم ذكر النتيجة بما دية  
وهيأتها في القياس بل المذكور فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر الكتب  
المنطقية انه القياس الاستثنائى هو ما يكون بين النتيجة او نقيضها  
مذكوراً فيه بالفعل في العبارة فهو من الخارج او يتخرج من المقص وانما معنى  
استثنائى بالاشتراك على اداة الاستثنائى ومعنى كلى والاى وان لم يكن القول  
الآخر مذكوراً فيه بما دية وهيئة فاقتراف كقولنا كل جسم مولد وكل مولد  
محدث وكل جسم محدث فالقول الآخر فهو كلى جسم محدث ليس مذكوراً



في القياس وسمى اقترايا لاقتلان المحدود فيه واستوفى المحدود  
 بعد ذلك ثم الاقتلان اما على ان يتكلم من التحليلات او شرطي ان  
 لم يتكلم منها ولما دفع عن تعريف القياس وتبيينه الى القسمين شرع في  
 الاقسام وابتداء بالاقتلان المركب من المحل وهو شمل على حدة ثلثة  
 موضوع المظ ومجمله والمكتوب بينهما في المتقدمين فقال وموضوع المظ  
 من المحل يسمى حدا صغرا لانه في الغالب اصغرا فلان من المحل ومجمله  
 يسمى حدا كبيرا لانه في الغالب اكبرا فلان من الموضوع والمكتوب بينهما في  
 متدقيق القياس يسمى حدا اوسط لتوسط بين طرفي المظ كالمؤلف في المثال  
 المذكور واما ان المقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغري لانه ذات الا صغر  
 ومضاهية والتي فيها الاكبر الكبرى لانه ذات الاكبر والمهنية الحاصلة  
 كيفية وضع احد الاواسط عند احدين الاخرين يعني شكلا وهو مختص  
 في ارجها فالاوسط اما محمول الصغري فموضوع الكبرى وهي شكل الاول  
 كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث او محمول  
 اي محمول الصغري والكبرى والمتاني اي الشكل الثاني فالشكل الثاني كقولنا  
 كل انسان حيوان ولا شيء من ايجاد حيوان فلا شيء من الانسان ايجاد او  
 بعضهما فالثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان فنعص ايجادا  
 طبق لو عكس الاول بان يكون الاوسط موضوع الصغري محمول الكبرى  
 الرابع اي فالشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل فاطم انسان  
 بعض الحيوان فاطم ولما وضعت الاشكال على هذا الترتيب لان  
 الشكل الاول يهدي الى الانتاج اقرب الى الطبيعة من مابعد الاشكال فلهذا  
 وضع اولاهم الشكل الثاني كمن اراد في الاول في اشرف مقدمته وهي  
 صغري المشتملة على موضوع المظ الذي هو اشرف من المحل

لما ركنه الاول في احسن مقدمية ومن الكبرى ثم الرابع لعدم استلزامها  
مع الاول اصلا ويشترط في الشكل الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى  
وبحسب البهجة فعليتها بان يكون الصغرى غير المتكشفتين وبحسب الكلية الكبرى  
ويان يكون موضوعا لينتج هذه علة غائية اي التزم من وضع الشكل الاول  
في الاشتراط في صغرية وكبرية ان ينتج الصغرى في الموجهة ان الكلية والكبرية  
مع الكبرى الموجهة الكلية المنتجة من الموجهتين كلية وجزئية فالصغرى المتخذة  
الكلية مع الكبرى الموجهة الكلية ينتج الموجهة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب  
افكل ج ب والصغرى الموجهة مع الكبرى الموجهة الكلية ينتج الموجهة الجزئية  
كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا فمع المسالمة عطف على قولنا  
مع الموجهة اي المصغرة بان الموجهة ان ا ما ج الكبرى السالبة الكلية فالقول  
ينتج الموجهة كلية وجزئية والاشياء ينتج السالبتين كلية وجزئية  
فبعض ج ب لا يضر في متعلق بقوله لينتج اي الانتاج في هذا الشكل ضروري  
لا يحتاج الى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها ما بواسطة  
الخلاف او غير كما سيحى وتبصيل قوله ينتج السالبة السالبتين ان الصغرى  
الموجهة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا  
تتق من ب فلا تنتج ج ب والصغرى الموجهة الجزئية مع السالبة الكبرى الكلية  
ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب فلا شيء من ج ب او الصغرى  
الموجهة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب  
ولا شيء من ب فبعض ج ليس ب ا والحاصل ان الصغرى في هذا الشكل لا يكون  
الاموجهة اعم من ان يكون كلية او جزئية والكبرى لا يكون الا كلية اعم من ان يكون  
موجهة او سالبة فيكون الضروب المنتجة اربعة حاصلة من ضرب الصغريتين  
الموجهتين في الكبرى من الكلبيين لكن التباس يقتضي ستة عشر باحاطة من



الصغريات الأربع في الكبريات المحصولات الأربع لأن اشتراطها بما للصغري  
 اسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغرتين السابقتين والكبريات الأربع واشترط  
 كلية الكبرى اسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبرى من الجزئين في الصغرتين الموجبتين  
 فبقيت الضرب أربعة والامثلة المذكورة ويشترط الشكل الثاني بحسب الكيفية  
 اختلافيهما أي اختلاف الضغري والكبري في الكين بأن يكون أحدهما موجباً  
 والاخرى سالبة وفيه شرطان كل واحد منهما أحد الأمرين الشرط الأول أن يكون  
 أما دهم الضغري بأن يكون الصغري ضرورة أو إيجابية أو انعكاس بالبحر عطف  
 على قوله دهم أي إما أن يكون مع دهم الصغري والانعكاس سالبة سالبة الكبري  
 بأن يكون الكبري من القضايا المنعكسة السالبة وهي شبه الدائتان والعامتان  
 والخاصتان والشرط الثاني كون الممكنة مستعملة أما مع ضرورة أو مع كبري ضرورة  
 عامة أو خاصة فالممكنة أن كانت الصغري لا يستعمل إلا مع ضرورة أو ضرورة عامة  
 أو خاصة وإن كانت كبري لا يستعمل إلا مع ضرورة فقط لينتج الصغري والكبري  
 الكليتان أي الموجبة والسالبة سالبة كلية كقولنا في الصغري الموجبة الكلية مع الكبري  
 السالبة الكلية كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج ج وهذا هو الضرب  
 الأول من هذا الشكل وفي الصغري السالبة الكلية مع الكبري الموجبة الكلية  
 لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج ج وهذا هو الضرب الثاني منه والمختلفان  
 في الكين أيضاً سالبة جزئية فنقول المختلفان عطف على قوله الكليتان وقوله  
 سالبة عطف على قوله سالبة كلية فيكون من باب العطف على معنى عاملاً  
 والحاصل أن الصغري والكبري إما متفقان في الكين بأن يكونا كليتين أو مختلفان  
 في الكين بأن يكون أحدهما كلية والاخرى جزئية أو كليتان متفقتين في الكين

سابقة كلية وان كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية لقولنا في الصوري الموجبة  
الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ  
وهو الضرب الثالث وفي الصوري السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض  
ج ب ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ وهو الضرب الرابع واعلم ان الضرب بالنتيجة  
من هذا الشكل بحسب الواقع اربعة كما ذكرت باكملها لكن القياس يقتضي ستة  
على ما ذكرنا في الشكل الاول الا ان اسقاطه فبقيت الضروب والنتيجة اربعة ثم  
هذه الضروب اثنا عشر بالخلف او عكس الكثير او عكس الترتيب ثم عكس النتيجة اما  
الخلف في هذا الشكل فهو ان يوجد نقض النتيجة ويجعل الصوري القياس فينتظم  
قياس على هيئة الشكل الاول ينتج لما يناقض الصوري نقال في الضرب الاول من هذا  
الشكل مثلا لو لم يصدق لا شيء من ج آ لصدق نقضه وهو بعض ج آ فنضجه الى كبرى  
القياس هكذا بعض ج آ ولا شيء من آ ب لينتج من الشكل الاول بعض ج ليس آ  
وقد كان الصوري كل ج ب هف وهو بعض بالنتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وانما  
قلنا يلزم الخلف من نقض النتيجة لانه لا يلزم من ضرورة القياس اذ هي على هيئة  
الشكل الاول فتبين ان يلزم من المأخوذ وليس من الكبرى لانها مضمونة الصديق فاختصر  
في ان يكون من نقض النتيجة وانما عكس الكبرى فهو ان يعكس الكبرى ليريد الى  
الشكل الاول فينتج بدية كما يقال في الضرب الاول ايضا كل ج ب ولا شيء من آ ب  
النتيجة من الشكل الاول لا شيء من ج آ وهو المخط وانما عكس الترتيب في هذا  
فهو ان يعكس الصوري ثم يجعل كبرى وكبرى القياس صوري فينتظم قياس على  
هيئة الشكل الاول ينتج لما تنعكس الى المخط كما يقال في الضرب الثاني من هذا الشكل  
كل آ ب ولا شيء من ب ج ينتج من الشكل الاول لا شيء من آ ج وبعبارة اخرى



من آج وهو ملط وهذا يعني قوله ثم عكس النتيجة واعلم ان الضرب الاول  
والثالث يمكن بيان انتاجها بعكس الكبرى ولا يمكن بعكس الترتيب لانه اذا  
عكس الترتيب وقع السالبة في الصوري والسالبة لا يلحق للصوري في الشكل الاول  
ولا يضلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى والجزئية لا يلحق كبروية  
الشكل الاول والضرب الثاني يمكن بيان انتاجه بالمثل وعكس الترتيب  
لا يعكس الكبرى لانها لا يجابها لا يعكس الاجزائية والجزئية لا يلحق كبروية  
الشكل الاول واما الضرب الرابع فلا يمكن بيان انتاجه بعكس الكبرى لانها لا يجابها  
لا يعكس الاجزائية وهي لا يلحق كبروية الشكل الاول ولا يعكس الترتيب  
لان الصوري سالبة جزئية وهي لا يعكس وعلى تقدير انعكاسها لاني كبرى  
الشكل الاول بالمثل ويحذف وكذا الانتاج في ضرب الشكل الثالث والاصل  
اما بالمثل او بعكس الكبرى او الصوري او الترتيب كما سياتي لكن في بعض الضرب  
يمكن بيان الانتاج باس من منها فضاء على وفي بعضها لا كل ذلك يظهر بالمثل و  
يشترط في الشكل الثالث بحسب الكين ايجاب الصوري وبحسب المحبة فعليتها  
وبحسب الكم انه يكون مع كلية احدهما اي احدي المتقدمين من الصوري  
والكبرى لينتج الصوريان الموجبتان اي الكلية والجزئية مع الكلية الموجبة الكلية  
او بالعكس اي الصوري الموجبة الكلية مع الكلية الموجبة الكلية او بالعكس اي  
الصوري الموجبة الكلية مع الكلية الموجبة الجزئية موجبة جزئية منقول لينتج  
وفي العبارة تسامح لان قوله بالعكس ينهم منه انه يكون الكبريان الموجبتان مع  
الصوري الموجبة الكلية وحين يحصل ضرب الاول الصوري الموجبة الكلية  
مع الكبرى الموجبة والثاني الصوري الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية  
لكن في الاول قد اختلف في قوله لنتج انه حقا هو الموجبة الكلية او بالعكس

ثلاثة أصناف من نتج الموجبة الجزئية للاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
كقولنا بعض ب ج وكل ب أ فبعض ج أ الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى  
الموجبة الجزئية كل ب ج وبعض ب أ فبعض ج أ أو مع السالبة عطف على شيء له  
مع الموجبة أي لينج الضربان الموجبتان مع الكبرى السالبة الكلية أو لينج الصغرى  
الموجبة الكلية مع كبرى السالبة الجزئية سالبة جزئية فهذا كله ضرب من نتج السالبة  
الجزئية أو الصغرى الموجبة الكلية مع السالبة الكلية كقولنا كل ب ج ولا شيء من  
ب أ فبعض ج ليس أ الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى سالبة الجزئية  
كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس أ فبعض ج ليس أ فضرب الشكل الثالث  
بحسب الواقع ستة والقياس يقتضيه ستة عشر لكن اشتراط ايجاب الصغرى كلية  
احدي المتقدمين استغناء عما عداه الستة ثم الضرب انما يخرج بالخلاف أو عكس الصغرى  
أو عكس الترتيب لم يكن النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان يوجد يقتضيه النتيجة  
ويجعل كبرى وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينظم منها قياس على هيئة الشكل الاول  
ينج لما في الكبرى يقال في المثال الاول لا نعلم يصدق وبعض ج صدق  
نشي ج أو كل ب ج ولا شيء من ج لينج لا شيء من ب أو قد كان كبرى القياس  
كل ب أ هـ فاما عكس الصغرى فهو ان يعكس الصغرى ليريد الى الشكل الاول  
منج النتيجة المطلوبة بدرجة كقولنا في الثالث بعض ج ب وكل ب أ فبعض ج  
أ واما عكس الترتيب في هذا فهو ان يعكس الكبرى أو لا ثم جعل الكبرى صغرى والصغرى  
كبرى فينظم قياس على هيئة الشكل الاول ينج لا يعكس لما النتيجة كقولنا في الثالث  
مثلا بعض ب ب وكل ب ج فبعض ج ج وينعكس الى بعض ج أ فاما قال في  
هذا الشكل يعكس الصغرى الشكل الثالث يعكس الكبرى وذلك خطأ ويصير خطأ  
الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد الامرين اما ايجابها أي صغرى



والكبرى مع كلية الصغرى او اختلافا بالرفع عطف على قوله ايجابها  
 اي شرط الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احدا لامين اما ايجاب الصغرى  
 والكبرى اما اختلافا في الكيف مع كلية احدهما لينفع الموجبة الكلية مع  
 الكميات الاربع وينفع الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية  
 وينفع الصغريات السالبة الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية  
 وفي قوله كلنا ما عطف فاحسن لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكميات  
 الموجبة غير معتبر لاختلاف مقدمتين مع عدم كلية احدهما فلا يوجب فيه  
 ما اشترط في هذا الشكل من ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافا  
 في الكيف مع كلية احدهما واطر بضميخ والعبارة الصحيحة ان يقال وكلية  
 اي كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية  
 هذا الغلط فليمنع التامع والا فالحق اعظم شأنا من ان يذهب عليه من هذا  
 السهو والصريح موجبة جزئية منصوب على انه منقول لينفع ان ضرب هذا  
 الشكل بنوع موجبة جزئية ان لم يكن في المقدمتين سلب والاى كان في  
 المقدمتين سلب فسالبة اي ينفع سالبة اما كلية او جزئية فالصغرى الموجبة  
 الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية مع كبرى السالبة الجزئية ينفع سالبة جزئية  
 كقطعا كل ج وبعض آ ليس بـ في بعض ج كمن آ منه اربعة اضرب  
 مفهوم من قوله لينفع الموجبة الكلية مع الاربع وما الضروب الباقية المنجزة  
 بالاربعة ايضا مفهوم من والجزئية مع السالبة الكلية والسالبة مع الموجبة  
 والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية وتفصيله ان الصغرى الموجبة الجزئية مع  
 الكبرى والموجبة الكلية ينفع سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج والجميع من آ ب  
 فبعض ج من آ والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية ينفع سالبة

كيفية قولنا لا شيء من ب ج وكل آ ب فلا شيء من ج آ والصوري السالبة  
الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية جزئية قولنا بعض ب ليس ج وكل آ ب  
فبعض ج ليس آ والصوري السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ينفع سالبة  
جزئية قولنا لا شيء من ب ج وبعض آ ب فبعض ج ليس آ ثم هذا الضروب  
الثمانية مما يتبعه الخلف وهذا في الشكل ان يوجد تقيض النتيجة ونضم الى احد  
المقدمات لينتج ما ينكس الى تقيض المقدمة الاخرى ففي الضروب يجعل تقيض  
النتيجة كبرى وصوري القياس صوري لينتج ما ينفي الكبرى وفي بعضها يجعل تقيض  
النتيجة صوري وكبرى بالقياس كبرى لينتج ما ينفي في الصوري او يعكس الترتيب  
ليرد الى الشكل الاول النتيجة كما يقال في المثال الاول مثلا كل آ ب وكل  
ب ج فكل آ ج ويعكس الى المط وهو بعض ج آ او يعكس المقدمات وهو ان  
يعكس الصوري ثم الكبرى بالعكس المستوي ليريد الى الشكل الاول وينتج المط  
كما يقال في المثال الثالث بعض ج ب فلا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ أو  
بالرد الى الشكل الثاني يعكس الصوري فقط يعكس المستوي ليريد الى الشكل  
الثاني وينتج المط كما يقال في الساكن مثلا بعض ج ليس هو ب وكل آ ب  
فبعض ج ليس آ وبالرد الى الشكل الثالث يعكس الكبرى فقط ليريد الى الشكل  
الثالث كما يقال في الثاني مثلا كل ب ج وبعض ب ليس ج فبعض ج ليس ب  
في القياس لاقتضى المركب من الشرطيات اعلم ان الاقتران في  
علم ما تنقسم الى محلي وشرطي لانه ان يتكبد من الشرطيات المحضة من الشرطيات  
والحليات فشرطي والمض لما في عن المحلي شرع في الشرطي من الاقتران يقال  
الشرطية من الاقتران في تنقسم الى خمسة اقلام لانها ان يتكبد من شرطتين وهو  
الشم الاول كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار من ج ح ا ر ح كان النهار



موجود فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس ظالمة فالارض مضيئة او  
منضئتين وهو القسم الثاني لقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما  
زوج الزوج او زوج الفرد او من جملة ومنفصلة وهو الثالث لقولنا كل  
كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا  
الشيء انسانا فهو جسم او من جملة ومنفصلة وهو الرابع لقولنا كل عدد اما  
زوج او منقسم بمساويين او من متصلة ومنفصلة وهذا الخامس لقولنا كل  
كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود ينتج كلما كان  
هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود وكما ان الحلي يعتقد فيه الاشكال الاربعة  
وفي تفصيلها طول لا يليق بهذا المختصر لان شأن المطولات فاطلب عنه  
في القياس الاستثنائي وهو قسمان اتصال وانفصال فالأ  
الاتصال هو ما يتكسب من الشرطية المتصلة ووضوح المقدم اي اثباته او  
من الشرطية المتصلة ورفع التالي اي نفيه فوضع المقدم ينتج وضع التالي لقولنا  
ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ورفع التالي ينتج وضع  
المقدم لقولنا في المثال لكنه ليس بحمار فوايسر ايضا فالمنتج من الاستثنائي  
الاتصال وضع المقدم ورفع التالي كما قال الاستثنائي ينتج من المتصلة المجموعة  
فيها المقدم فاعل ينتج ورفع التالي عطف عليه اي ينتج من المتصلة الموصلة  
في القياس الاستثنائي وضع المقدم ورفع التالي كان وضع المقدم ينتج وضع  
التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما ذكرنا ولا عكس في شيء منهما اي لا ينتج  
وضع التالي وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لكون التالي اعم  
من المقدم فلا يلزم من وضع التالي وضع المقدم او لا يلزم من وجوده الاعم  
وجود الاخص وكذا لا يلزم من رفع المقدم رفع التالي اذ لا يلزم من عدم  
الاخص عدم الاعم هذا في الاستثنائي الاتصالي ولما الاستثنائي الانفصالي

هو اما ان يتركب من منفصلة حقيقية ووضع احد الجزئين اوردعه و  
اما من منفصلة مانعة الجمع ووضع احد الجزئين واما منفصلة مانعة  
ورفع احد الجزئين فان كان الاول موضع كل واحد من الجزئين ينتج رفع  
الآخر ورفع كل واحد من الجزئين هو رفع الآخر ورفع كل واحد من الجزئين  
ينتج وضع الآخر وان كان الثاني موضع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر  
وان كان الثالث فرفع كل واحد من الجزئين ينتج وضع الآخر كما لوح اليه بقوله  
والحقيقة وضع كل من الجزئين نقوله بالحقيقة بالجمع عطف على قوله المنفصلة  
وضع بالرفع عطف على قوله وضع المتقدم فيكون من باب العطف على معنى  
عالمين مختلفين والمجور مقدم على المرفوع كقولنا في الدار زيد والمجور  
عز ووالله ان القياس الاستثنائي ينتج من الشرطية المنفصلة الموضوعية فيه  
وضع المتقدم ورفع الثاني كما مر من المنفصلة الحقيقية الموضوعية فيه  
وضع كل واحد من الجزئين رفع الآخر كما نفع الجمع فان وضع كل واحد من  
جزئيهما ينتج رفع الآخر ورفع بالرفع معطوف على قوله وضع كل اى من  
الحقيقة كما ينتج وضع كل من جزئيهما وضع الآخر كما نفع الخلق فان رفع كل  
جزئيهما ينتج وضع الآخر فيكون المنفصلة الحقيقية اربع نتائج اثنتان باعتبار  
الرفع كقولنا اما ان هذه العدد زوجا او فردا لكنه (رفع) فليس بفرع لكنه فرع  
فليس بفرع لكنه ليس بفرع فهو فردا لكنه ليس بفرع فهو زوجا والمنفصلة  
المانعة الجمع ينتجان فقط باعتبار الوضع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء زوجا  
او فردا لكنه شجر فهو ليس بشجر لكنه شجر فليس بشجر لكنه شجر فهو ليس بشجر  
عن تعريف القياس الاقتراني والاستثنائي مخرج في القياس الخلف المتكبر  
الاستثنائي والاقراني فقال وقد يخص ما مر قداما الخلف ما قصدنا



نقيضة مخصوص باسم قياس الخلف ورجعه اي حاصل هذا القياس يرجع الى  
قياس استفدائي وقياس افتراضي كما قلنا مثلاً اذا صدق كل ج ب بالفعل و جب  
ان يصدق في عكسه بعض ب ج بالفعل فهذا مطلوبنا ويريد على اثباته  
بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا يصدق مع الاصل فنقيض  
المط اي لا شيء من ب ج د ايما وكلما فنقيض مع الاصل صدق لا شيء من ج ح  
د ايما فهذا قياس افتراضي مركب من متعينين ينتج لو لم يصدق مع الاصل  
مطلوبنا يصدق لا شيء من ج ح د ايما لكن التالي بطء للمقدم ينشأ واذا ابطال  
صدق في نقيض المط مع الاصل ثبت صدق المط مع الاصل فهذا اثبات المط  
بابطال نقيضه في الاستدعاء والتثليل وبما لا يفيد ان اليقين بل  
يفيد ان العلم وتبنا جعلها التزم من لواحق القياس لانه اما الاستدعاء  
فموقف الجزئيات لاثبات حكم كلي كما اذا قلنا جزئيات الحيوان فوجدناها  
تتحرك فلها الاستغناء عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئى لم  
يستمر او يكون حكمه مخالفا للاستدعاء والتصنع النظر على سبيل المبالغة واما التثليل  
فهو بيان مشاركة جزئى لآخرى لجزئى آخر في علة الحكم ليست الحكم فيه اي في  
الجزئى الاول كما يقال البنيذ مسكر فهو حرام كالخمر جين الخمر حرام لانه مسكر وهذه  
علة موجودة في البنيذ فيكون حرام فالبنيذ جزئى مشارك لجزئى آخرى الخمر  
نوعا والثاني اصلا والعمدة في طريقة اي العمدة علة في طريق التثليل وكونه  
لشبهت الحكم في الجزئى الاول هو الدوران والتميز بل تا اذ قد انضوا افتراضا  
الشيء نفسه ووجدوا علة كما يقال الرمد دابة مع الرمد ووجدوا علة  
اما وجدوا في آخره علة ما في سائر الاشبته والاطعمة والدوران اماره كون  
المدان علة للذات فالامكان علة للحركة وتوابعها التردد فمعان بل اوصاف

الاصل وابطال بعضها ليخصر الحجة في الباقي كما يقال علمه المحرقة اما الاسكان او السيلان  
 والثاني بطلان المراسل وليس بجواب فتبين الاقل في حواله الاقضية  
 ولما فرغ من صور الاقضية شريخ في موادها فقال التماس اما برهان وهو ما يتالف  
 من اليقينيات واليقين اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن الا ان يكون  
 كذا اعتقادا مطابقا لليقين الاخر غير ممكن الزوال واصولها ستة الاوليات وهي  
 قضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ولا يتوقف على واسطة كقولنا الواحد  
 نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان على واسطة والمشاهدة  
 وهي المحسوسات اي القضايا التي يحكم بها المحقق كقولنا الشمس مشرقة والغاب  
 محرقة والجزئيات والتجزيات وهي التي يحتاج العقل والجزم بها الى تكونها المشاهدة  
 مرة بعد اخرى كقولنا السقوية مسهلة للصراة والحدسيات وهي التي يحكم فيها  
 العقل بواسطة لا بمجرد تصور الطرفين كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فان  
 هذا الحكم بواسطة مشاهدة ككلها المختلفة بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في زمان  
 وبعدا والحدسيات من علة الانفعال الالهي من المبادي الى المطالب والمقاربات  
 وهي التي يحكم بها العقل بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل ثقافتهم على الكذب  
 كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المجرة على يده وكلما بوجوده  
 وبخداذ وانظريات وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر  
 كحكم العقل بحدوث العالم المكتسب من قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ثم انقضاء  
 البرهان لما لم ياتي فانه ان كان احدا الارسطي عليه اي مع كونه علة للنبأ اي النبوة  
 الاكبر الى الاصغر في الذهن يحتمل ان يتعلق بغيره عليه اي بجمع المضام والمضام  
 اذ الجميع نابع منها به الفعل او فهم لانه متعلق باحدها يحتمل ان يكون فعله اي الفعل  
 فقط اذ البار فيه مصدره يكون بمعنى المصدر ويحوز تحوز الظاني به علة متعصب



على انه صدق ان والمحمول ان الحد الاوسط لا بد ان يكون علة للنسبة الاكبر الى الاصغر  
 في الذهن فان كان مع كونه علة للنسبة في الذهن علة لها في الواقع ايضا فليكن  
 يعطي اليقينة في الذهن والمخارج كقولنا نريد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط  
 محموم فزيد محموم فان الاوسط وهو متعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت نسبة  
 المحموم الى زيد في الذهن كذلك علة لثبوت تلك النسبة في المخارج ايضا والادراك  
 وان لم يكن كذلك بان لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فقط فان اى هو برهان  
 اني لانه يقينانية النسبة اى تحققها في المخارج دون لميتها كقولنا نريد محموم  
 وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فان الاوسط وهو محموم  
 وان كان علة لثبوت متعفن الاخلاط في الذهن الا انه ليس علة لها في المخارج  
 بل الامر بالعكس واما جدلي عطف على قوله اما برهانى والجدي يتألف من  
 المشهورات والمطلوبات اما المشهورات ففي القضايا التي يشتد فيها بين الناس  
 كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ويختلف المشهورات بحسب اختلاف الانسان  
 والامكنة والاقران فكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم لتبع ووجع الخيلانات  
 عند اهل الهند دون عندهم واما المسلمات فهي القضايا التي يسلم من الخصم فيجب  
 عليها الكلام لا لزوم الخصم سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة او بين عليها كالتسليم  
 بقوا مسائل الاصول النقية والغرض منه اصاع القاصر عن ذلك البرهان واما  
 خطان وهو يتألف من المعقولات والمطلوبات اما المعقولات فهي القضايا  
 الماخوذة التي يعتقدها كعالم او ولي واما المطلوبات فهي التي يعتقدها فيها  
 اعتبارا راجحا كقولنا كل حايط ينتشر فهو مندم والغرض منه تعريب الناس  
 فيما بينهم من تعذيب الاخلاق ومن الدين والدينا كما يفعله الوعاظ من  
 الخطباء واما شعري يتألف من الخيالات وهي التي تتجمل فتأثر النفس بها

اما مضامرا ويطا فسرعت كما اذا قيل ان الخمر باقوية سياله انبسطت النفس ورحبت  
في شربها واذا قيل الغسل من معناه انقبضت وسفرت عن كلها والغرض منه  
انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في تأييد الوزن والصوت الطيب  
واما سقطي يتاين من المحلات الوعيات والمشبها اما الوعيات فهي  
قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير المحسوسات كقولنا كل موجود مشار اليه وراء  
الحام فضا لا يتناهي واما المشبهات فهي القضايا الكاذبة الشبهة بالحق اما  
حيث الصور كقولنا الفرس المنقوشة على الجدران فانها فرس وكل فرس صهال  
لينتج ان تلك الصورة صهاله واما من حيث المعنى كقولنا كل انسان وفرس  
فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس لينتج ان بعض الانسان فرس و  
العلم فيه ان موضوع المقدمتين موجود اذ ليس شيء يصدق عليه انه انسان  
وفرس في اجزاء العلوم وهي ثلثة كما قال اجزاء العلوم ثلثة  
الاول الموضوعات وهي التي يبحث عنها في العلم عن اعراضها الذاتية كالتمتع  
والتصدق لهذا العلم فانه يبحث في الحق عن اعراضها من الاعراب والبناء و  
كيفية التركيب وغيرها والثاني المادي وهي اما تصورات او تصديقات اما  
التصورات فهي حدود الموضوعات اي تعارفها كترتيب الكلمة مثلا بالنظر  
الموضوع للعين المفردة واجلها بالجر عطف على قوله الموضوعات اي حدود  
اعراض الموضوعات كترتيب ما يعرض للكلمة من الاعراب والبناء وغيرهما  
واما التصديقات فهي مقدمات بنية واضحة سرمد الموضوع بنفسها او مقدمات  
ما حوزة مقبولة ممن يعتقد فيه غير بنية بنفسها اذ عن المعلم بها حسن  
الطريق على صيغة المضارع المجرى من الانتباه اي يدعى عليها اي على  
المقدمات البنية والمأخوذة قيات العلم شعول مجرى لقوله بين والثالث









قوله  
يا ايها  
الطيب  
قال  
بل  
عائى  
بعضه  
بعد  
والله  
لا اولى  
من  
تلك

